حوليات آداب عين شمس (عدد خاص 2020)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

الجذور الاجتماعية للثورة المصرية
تحليل بنائي تاريخي للفترة بين ثورتي يوليو 1952 – يناير 2011

سامح حسن عوض بكري*

باحث دكتوراه قسم الاجتماع– كلية الآداب - جامعة عين شمس
sameh.elbakry@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2018/08/06
تاريخ قبول البحث: 2018/09/16
تاريخ النشر: 2020/03/30

المستخلص:

على الرغم من تعدد الرؤى والنظريات المفسرة للثورات إلا أن هناك شبه اتفاق على أن لكل ثورة خصوصيتها التاريخية التي تنبع من الظروف والسياقات التي تحيط بها، وطبيعة العمليات المصاحبة لها، والنتائج المترتبة عليها، ولكن رغم الحرص على تأكيد هذه الخصوصية في قيام الثورات إلا أن ثمة محاولات لبحث العوامل المشتركة التي يمكن أن تولد الثورة أياً كانت الظروف المحيطة بها، والتي تتمثل في تدهور بنية المجتمع بكل أركانها والتي تعد العامل الأساسي في تدهور شرعية النظام السياسي وذلك ما يدفع الأفراد إلى الثورة. وإذا نظرنا من هذا المنظور لثورة أهل مصر في 25 يناير 2011 فأن ذلك يستوجب علينا أن نبدأ الدراسة الفعلية للثورة من حيث نبتت جذورها في بنية المجتمع، وهو ما يجب أن يستند إلى معرفة بالنسق المجتمعي والظروف البنائية Structural condition المشكلة لانطلاق الفعل السياسي والثوري وتواصله، والعوامل الداخلية والخارجية الموجهة لقيام الحركة الثورية وتلاقى أهدافها وتلاحمها مع كافة الشرائح الاجتماعية، وبذلك يمكن القول إن دراسة الثورة المصرية يجب أن تبدأ بدراسة مرحلة سابقة عليها في محاولة للتنقيب عن الجذور الاجتماعية المنبتة للثورة، وليس من المبالغة إذا قلنا أن البذور الأولى التي أثمرت ثورة 2011 قد غرست في بنية المجتمع في فترة بعيدة ترجع إلى ما بعد ثورة 52 بقليل ومن هنا كان من الضرورة أن يبدأ التناول في مرحلة سابقة على الثورة لمعرفة التغيرات العميقة التي حدثت في بنية المجتمع وكذلك في شخصية أفراده في محاولة تتبعيه لتطور المحاور الأساسية للبنية الاجتماعية للمجتمع المصري للفترة ما بين ثورة 1952 وثورة 2011 وفرضت على المجتمع أن يصحح مساره من خلال ثورة جديدة تعد فريدة في نوعها وخصائصها، وذلك هو الهدف الأساسي الذي تحاول الدراسة الحالية ان تحققه من خلال دراسة تحليلية تاريخية لتطورات حالة البنية المجتمعية المصرية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2020.

مقدمة

على الرغم من تعدد الرؤى والنظريات المفسرة للثورات إلا أن هناك شبه اتفاق على أن لكل ثورة خصوصيتها التاريخية التي تنبع من الظروف والسياقات التي تحيط بها، وطبيعة العمليات المصاحبة لها، والنتائج المترتبة عليها، ولكن رغم الحرص على تأكيد هذه الخصوصية في قيام الثورات إلا أن ثمة محاولات لبحث العوامل المشتركة التي يمكن أن تولد الثورة أياً كانت الظروف المحيطة بها، ومن أهمها المحاولة التي قدمها " تيد جور " Ted Gure في كتابه "لماذا يثور الناس" والذي طرح فيه فرضية تقوم على أن الثورة هي نتاج تلاقح بين الحرمان وتدهور شرعية النظام السياسي ونمو الافكار الثورية، فكلما ازدادت رقعة الحرمان في المجتمع وكلما تقلصت شرعية النظام، وكلما نمت الأفكار الثورية كلما كانت القدرة على الثورة والتمرد كبيرة[1].

وإذا نظرنا من هذا المنظور لثورة أهل مصر في 25 يناير 2011 فأن ذلك يستوجب علينا أن نبدأ الدراسة الفعلية للثورة من حيث نبتت جذورها في بنية المجتمع وذلك يحتاج من الباحث رؤية منهجية غير تقليدية تساعد على فهم وتحليل المناخ الثوري المتفرد الذي حدث في مصر المعاصرة، والذي لا بد له أن يستند إلى معرفة بالنسق المجتمعي والظروف البنائية Structural condition المشكلة لانطلاق الفعل السياسي والثوري وتواصله، والعوامل الداخلية والخارجية الموجهة لقيام الحركة الثورية وتلاقى أهدافها وتلاحمها مع كافي الشرائح الاجتماعية[2].

وبذلك يمكن القول أن دراسة الثورة المصرية يجب أن تبدأ بدراسة مرحلة سابقة عليها في محاولة للتنقيب عن الجذور الاجتماعية المنبتة للثورة، فثورة الخامس والعشرين من يناير لم تأت بفعل المصادفة بقدر ما نبتت في مجتمع كان في شوق اليها، فقد تردت الأحوال فيه حتى بلغت نقطة الصفر، وعندها طرح خيار وجودي على العقل الجمعي: إما الاستمرار في الهبوط إلى ما دون الصفر، أو الانطلاق في اتجاه صحوة جديدة أشبه ما تكون بولادة جديدة يبدأ بها المجتمع دورة حياة جديدة [3].

فالتحولات التي حدثت في بنية المجتمع المصري والتي تمثل الجذور التي أنبتت الثورة قد عملت في حينها على خلق تحولات كبيرة في الشخصية المصرية وتغيرات محورية في ملامحها الأساسية، فلقد جعلت من الشخصية التي طالما وصفت بالاستكانة والثبات، شخصية ثائرة لا تهدأ، وإن كانت الثورات والانقلابات الكبرى التي تسبق عادة تبدل الحضارات تبدو للوهلة الأولى وكأنها محسومة من قبل تحولات سياسية ضخمة، إلا إنها في الحقيقة وعند التدقيق السوسيولوجي بها يتضح أن السبب الحقيقي الذي يكمن وراء الاسباب الظاهرية هو التغير العميق الذي يصيب الأفكار والشعوب وتصوراتهم وآرائهم وعقائدهم، وهي التي تعتبر عن ملامح الشخصية في إطاره، وبذلك يمكن القول أن الأحداث الكبرى والثورية التي تتناقلها كتب التاريخ هي ليست إلا الآثار المرئية للتغيرات اللامرئية التي تصيب ملامح الشخصية في أي مجتمع[4] نتيجة لتغيرات في بنية المجتمع ذاته .

وليس من المبالغة إذا قلنا أن البذور الأولى التي أثمرت ثورة 2011 قد غرست في بنية المجتمع في فترة بعيدة ترجع إلى ما بعد ثورة 52 بقليل ومن هنا كان من الضرورة أن يبدأ التناول في مرحلة سابقة على الثورة لمعرفة التغيرات العميقة التي حدثت في المجتمع وكذلك في شخصية أفراده في محاولة تتبعيه لتطور المحاور الأساسية للبنية الاجتماعية للمجتمع المصري للفترة ما بين ثورة 1952 وثورة 2011 وفرضت على المجتمع أن يصحح مساره من خلال ثورة جديدة تعد فريدة في نوعها وخصائصها، وسيتم ذلك من خلال تناول تطور بنية المجتمع من خلال المحاور التالية:

أولاً: من الدولة القوية إلى الدولة الرخوة.

ثانياً: الطبقة الوسطى رحلة الصعود والانهيار.

ثالثاً: تحولات بنية الثقافة ومنظومة القيم.

رابعاً: الاستبعاد والتهميش الاجتماعي.

خامساً: من الواقع المعاش إلى المجتمع الافتراضي.

سادساً: بزوغ ثقافة الاحتجاج الاجتماعي.

أولاً: من الدولة القوية إلى الدولة الرخوة

في نصف قرن من الزمان اتجه الرسم البياني للشخصية المصرية القومية من امتلاك أسباب القوة في ايجابية، إلى حالة من الضعف والوهن الذي لا تتسق بدايته مع نهايته[5] وذلك في حالة من التناسب الطردي مع تطورات بنية المجتمع وقوته على مدى ستة عقود من الزمان.

فالحقيقة المؤكدة أن ثورة يوليو 52 كانت نقطة تحول في تاريخ المجتمع المصري أحدثت نقلة نوعية للمجتمع وكأنه قد ولد من جديد فبعد فترة هي الأطول في التاريخ المصري والتي كانت فيها مصر منهكة مكبلة بأحابيل القوى العظمى، حقب طويلة من الزمن لم يتولى فيها شعبها زمام أموره، تعاقب احتلال وسيطرة خارجية ونظام إقطاعي جائر وفاسد داخلياً، وفساداً لم يترك مجالاً إلا استشرى فيه حتى أصيب جسد الوطن بالسقم والجمود وعدم القدرة على الحركة، كانت هذه هي حالة المجتمع المصري قبل يوليو 52 وما أن تحرك الجيش في ثورته لتغيير ذلك الواقع حتى بدأت مصر عهداً جديداً، حيث أعيد تشكيل بناءه الاجتماعي في كل مناحي الحياة على أسس جديده حدث ذلك منذ أكثر من نصف قرن من الزمان ومنذ ذلك الحين فإن كما هائلاً من التغيرات قد حدثت، وأعيد تشكيل بنية المجتمع أكثر من مرة وفقاً لطبيعة كل مرحلة ووفقاً للتوجهات السياسية والأيديولوجية للحكام، وبالطبع كل ذلك انعكس على طبيعة الشخصية المصرية قوتاً وضعفاً في كل مرحلة من المراحل، ويمكن القول أن الفترة ما بين الثورتين (يوليو 52 ويناير 2011) قد انتهت على عكس ما بدأت من حيث قوة الدولة ورخاوتها، فلإن كانت ثورة يوليو قد أسست لبناء الدولة القوية فأن ذلك قد انتهي بعد نصف قرن إلى الدولة الرخوة بما تحمله هذه الكلمة من معنى ولعل ذلك يتضح إذا تتبعنا تطور بنية الدولة المصرية خلال هذه الفترة .

فعندما جاءت ثورة يوليو 52 والتي كان المجتمع في شوق إليها لما آلت إليه أوضاعه قبلها فقد أعلنت منذ البداية أهدافها[*] والتف الشعب حولها حيث رأى أحلامه في سبيلها للتحقق، وقد بدأت مرحلة بناء دولة مصر القوية ولقد كان من الضروري أن يقتنع الشعب بحاكمة في البداية ويري فيه إخلاصه له وأنه واحداً من أفراده، ولقد رأى الشعب ذلك في شخصية من تولوا زمام الأمور حيث التف الشعب حول محمد نجيب وأحبوه، وما أن جاء عبدالناصر إلى سدة الحكم حتى التف الشعب حوله لما رأى فيه من سمات كانت تمثل في وجدان الشعب المصري البطل المنقذ، حيث جسد عبدالناصر أحلام شعبه واستمد قوته من الجيش المعبأ حوله، ومن المزارعين الذين سمح لهم الاصلاح الزراعي من رفع مستوى معيشتهم قليلاً، وإلى غالبية العمال قيد التأهيل ومن بعد إلى الطبقة الجديدة من الموظفين وصغار الصناع والذين يمثلون هيكل الطبقة الوسطى، بجانب مجابهة عبدالناصر لقوى عظمى كمدافع عن الكرامة المصرية ومن ثم العربية[6]، كما أن قراراته الثورية مثل تأميم القناة وبناء السد العالي وغيرها من القرارات التي تخص الوطن العربي والدولي جعل منه زعيماً للأمة العربية بلا منافس وإلى قطب عالم ثالث دولي بارز في القرن العشرين[7]، وبذلك تجسدت في ناصر أحلام الشعب الذى طال انتظاره لشخصية البطل المنقذ التي طالما تغنى بها في قصصه الشعبية ورواياته، ومن ذلك التف الشعب حوله ووثق به وبدأت مرحلة بناء مصر القوية .

وكان ذلك من خلال سيطرة الدولة على جميع القطاعات فقد كان التوجه الاشتراكي الذي تبناه عبدالناصر يهدف إلى امتلاك الدولة للقطاعات حتى تتمكن من القضاء على الإقطاع، وقد بدأ ذلك بقانون الاصلاح الزراعي وتحديد الملكية وتوزيع الأراضي على الفلاحين البسطاء، ومن بعدها قرارات التأميم التي مَلكت الدولة الشركات والهيئات، وبدأت الدولة في تضييق الفوارق بين الطبقات، وأصدرت قرارات بمجانية التعليم وأنشأت المدارس بكل مراحلها في مختلف ربوع مصر وأتيح لأبناء الطبقة الدنيا الالتحاق بالتعليم والتي كانت ظروف معيشتهم تحرمهم من ذلك الحق، واهتمت الدولة بالصحة وأنشاء الطرق والتنمية، زيادة عن اتجاه الدولة للتصنيع وما تم إنشاؤه من مصانع وخاصة الصناعة الثقيلة، حيث مصانع الحديد الصلب والالومنيوم وغيرها، وما تبعه من تطور في مختلف الصناعات مثل صناعة السيارات والغزل والنسيج وصناعة السكر وانشئت مدن صناعية بأكملها ولنا أن نتخيل ما يحققه ذلك من استيعاب للأيدي العاملة ومن نهضة في المجتمع، وكل ذلك كان تحت سيادة الدولة المركزية، إضافة إلى إنشاء السد العالي وما حققه من توسيع للرقعة

الزراعية وتوليد للكهرباء ولنا أن نتخيل ما حجم الطفرة التي حدثت في المجتمع بناء على هذا التطور المفاجئ في عدة سنوات .

وليس هذا فحسب فالدولة المصرية القوية في ذلك الحين قد أخذت مكانها إقليمياً ودولياً من خلال مشاركتها بقوة في عدة دوائر متتابعة ومتداخلة والتي كان تعبر عن الرؤية القومية التي كان يؤمن بها عبدالناصر[8] فقد كانت مركز الدائرة العربية ومصدر وعيها القومي، تارة من خلال إبراز معالم الكتلة العربية وتارة أخرى من خلال تثوير الأرض العربية واستنبات الثورة في تربتها ودعم ثورات التحرر في البلدان العربية والحفاظ على استقلالها، وفي ذات الوقت شكلت قاعدة للدائرة الاسلامية، فكانت عضواً فاعلاً فيها تحدد مساراتها وتلعب دوراً أساسياً في ساحتها[9]، أما الدائرة الثالثة فهي البعد الأفريقي الذى كانت تري مصر أنها المسئولة عن تصدير الحضارة والتقدم لها و داعمة لتنميتها من منطلق روابط الجوار زيادة على رابط نهر النيل الذى يربط بين مصر والعديد من الدول الأفريقية والذى يستمد ماءه من قلب القارة[10]، وبعد ذلك تأتي الدائرة الأوسع وهي العالمية حيث ابتكرت مصر دائرة عدم الانحياز والدائرة الاشتراكية التي تعانقت مع الدوائر العربية والأفريقية والاسلامية، بحيث تشكل مصر مركزاً لهذه الدوائر جميعا[11].

ولقد انعكس كل هذا على ملامح الشخصية المصرية في ذلك الوقت إذ اتسمت بالإيجابية والطموح والانتاج، وساد المصريين شعور قوي بالانتماء والأمل في أن ينهض الوطن ويحقق آماله وفي مثل هذا المناخ تصبح النظرة إلى أعمال الفساد والرشوة واستغلال النفوذ لتحقيق ثروة أو مكسب مادي نظرة احتقار مقرونة بدرجة كبيرة من الدهشة، لا يمكن بالطبع أن تنعدم تماماً محاولات من هذا النوع ولكن المدهش حقاً هو كم كانت قليلة مثل هذه المخالفات، وكم كان تنفيد القوانين صارماً والخروج عليها نادراً فكانت تنفذ قوانين الجمارك والضرائب وقوانين المباني وقواعد التعيين والترقية في الحكومة وشركات القطاع العام ،،، إلخ، ولم يقتصر الأمر على ضعف الدافع إلى الخروج عن القانون، بل كانت الدولة المصرية خلال الخمسينيات والستينيات قادرة على التصدي لأي محاولة للخروج على القانون[12].

من المؤكد أن هذا الحضور المستمر للسلطة كان عاملاً فاعلاً في تضييق نطاق الفساد في مصر في الخمسينيات والستينيات، ولكن من الواجب أن نعترف أن الفساد أنواع وليس أصل الفساد الطمع في المال، بل هناك أيضاً الطمع في السلطة، فلم تستخدم هذه السلطة المطلقة التي جمعها عبدالناصر ومجلس قيادة الثورة في يده الحق يقال في جمع المال إلا في أضيق الحدود، لكنها استخدمت بلا شك وبمعدل متزايد (كما تقتضي طبيعة الأمور والبشر) لتجميع المزيد من السلطات وتوسيع دائرة النفوذ، ولقد أضر ذلك أحيانا بالصالح العام خاصة في الستينيات[13]وهناك أمثلة عديدة على ذلك منها اختيار قادة الجيش الأقل كفاءة في إدارة المؤسسات، وكذلك بداية لتفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة[*]، ولكن هذا لا يقلل من قوة الدولة المصرية خلال هذه الفترة سواء داخلياً من حيث قدرتها على تطبيق القانون وانحيازها لصالح الطبقة العاملة، وخارجياً من خلال احتلال مكانة عالية على مختلف الأصعدة، كل ذلك حدث في خمسة عشر عاماً من قيام الثورة، أي في الفترة التي بدأت بثورة يوليو وحتى عام 67، حيث كان هذا العام نقطة تحول جديده في اتجاه مغاير .

وفي يوم 5 يونيو 1967، حدث ما يفوق تخيل هذه الجماهير التي عايشت الحلم العظيم، حيث تعرض النظام السياسي لهزيمة عسكرية قاسية كانت نقطة تحول خطيرة في مصير المجتمع المصري فكأن سكتة قلبية قد حدثت فجأة، فتوقف تدفق الدم من القلب إلى سائر الجسم، فأصبح الجسم معرضاً لكل أنواع الأمراض، فلقد ضعف ذلك الشعور بالولاء للوطن الذى اشاعته ثورة 1952، واحرازها نجاحاً بعد نجاح في سياستها الداخلية والخارجية على السواء، اذ كشفت الهزيمة قناعاً كان يخفي وراءه كثيراً من الزيف، وإذ انفضح أمر النظام فقد معظم قوته التي كان يستخدمها لفرض إرادته وفرض احترام القانون[14]، فقد كانت الصدمة كبيرة في النظام جعلت الكثير يعيدون تقييم المرحلة السابقة وذلك الذي عبر عنها "توفيق الحكيم" في عودة الوعي حيث مثلت هذه النكسة إعادة التفكير فيما سبق وكأن العقل قد أفاق من حلم كبير[15].

ويتساءل "جلال أمين" كيف لحدث لم يستغرق خمسة أيام أن يكون له مثل هذا الأثر في حياة أمة بأكملها، يوقف مسيرة الثورة، ويشيع اليأس في الناس، ويضعف بشدة شعورهم بالانتماء الوطني، ويصيب النظام الحاكم بالضعف والعجز

عن تطبيق القانون، ويخفض معدل التنمية إلى معدل لا يكاد يزيد على معدل النمو السكاني، ويدخل في التيار الديني تياراً لا عقلانياً يتكلم عن المعجزات ويقبل الخرافات ويعلى من شأن الطقوس.

وعلى الرغم من أن البعض يرى أن ظاهرة الدولة الرخوة بدأت مع السبعينيات من القرن الماضي، إلا أن الحقيقة أنها بدأت مع هزيمة يونيو 67، والدولة الرخوة فيما أعنيه دولة عاجزة عن التصدي للفساد بمنع حدوثه أو بمعاقبة القائمين عليه، فيصبح المال العام كأنه لا صاحب له، ولكنها تعنى في حالة مصر في أواخر الستينيات التوقف عن اتخاذ أي إجراء مهم يحفظ قوة الدولة، وبذلك فتحت للفساد صفحة جديدة غير مشرقة بالمرة بحلول ذلك الوقت إذ لم تكن هزيمة 67 كارثة عسكرية وسياسية فقط بل إنها أصابت في الصميم كثيراً من الدوافع النبيلة التي كانت تحفز المصريين على إعلاء الصالح العام على مصالحهم الشخصية[16].

وبذلك بدأت الدولة القوية في الوهن وتراخت يدها عن السيطرة وتنفيذ القانون نسبياً في ظل الهم الأكبر المتمثل في تحرير الأرض المحتلة، وكأن مقولة " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " التي كانت تردد في ذلك الحين كانت تجسيداً عن انشغال الدولة في إصلاح ما حدث في 67، وعلى الرغم من أن عبدالناصر ظل يمثل محور فعال في الاطار الدولي إلا أن ما كان قبل يونيو 67 يختلف كثيراً عن ما كان بعدها حيث بدأ الانسحاب الاقليمي والدولي خاصة، حيث كان يري البعض أن الهزيمة كانت ناتجة عن أخطاء في الفكر السياسي السابق عليها وفي النظرة القومية لعبدالناصر، ولقد صرح ناصر نفسه بذلك قبل وفاته بأن سياسته الخارجية بعد يونيو حزيران لا تحمل المعنى السابق على الحرب، وهذا ما دفع السادات بعد ذلك إلى الانسحاب جزئياً من الدور العربي، بل ووصل الأمر إلى إخراج مصر من الصف العربي ومن الصراع الإسرائيلي[17] بمعاهدة السلام، ومن ثم بدأ التراجع عن الدائرة العربية والتقوقع داخل الدائرة المصرية، وترتب على ذلك دفع مصر إلى حافة الدائرة الاسلامية لتحل دول أخرى محلها، وفي دائرة عدم الانحياز فقدت مصر زعامة باندونج، وكادت أن تشغل مكانة العضو المراقب[18].

ويمكن القول أن تولي أنور السادات مسئولية البلاد كانت نقطة تحول جديدة أيضاً بما يعرف عنه من سمات قد تختلف عن سابقه، حيث كان شغوفاً بالغرب ذو توجهات تختلف عن عبدالناصر، ولم يكن يجسد للشعب ما كان يجسده ناصر من قبل، وعلى الرغم من أنه قد اكتسب مكانته وشرعيته الجماهيرية من خلال انتصار أكتوبر 73 واستعادة الأرض المحتلة، إلا أن توجهاته كان لها دورها الفاعل في زيادة رخاوة الدولة خصوصاً بعد تدشينه لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتي عملت على تغيير المناخ الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المصري وما تبع ذلك من الانفتاح على الأسواق العالمية وزيادة نسبة الواردات التي أصابت المجتمع بحمى الاستهلاك المفرط، وازدهار ثقافة الميل إلى الربح السريع وبأقصر الطرق، وكأن المصريين قد كشفوا لأول مره عن المعنى الحقيقي " للحياة الحلوة " وهي حياة الاستهلاك العالي والبذخي، كل هذا خلق مناخاً يغري بشدة بارتكاب أعمال الفساد، خاصة مع ما أصاب الشعور الوطني من ضعف، وتضاؤل الطموحات والآمال التي تتعلق بنهضة الوطن، فلم تبقى إلا الطموحات والآمال المتعلقة بتحقيق الثراء، فإذا قويت الاغراءات وضعف الشعور بالانتماء كان من الطبيعي جداً أن ينتشر الفساد في مصر، ولا يدحض في هذا اصدار السادات قانونا جديدا من نوعه اسمه "قانون العيب " وكأنه محاولة لا شعورية لنفي حقيقة موجودة بالفعل[19].

وبذلك شهدت مصر في نهاية السبعينيات أمثلة وأشكالاً من الفساد لم تكن معهودة شملت جميع مناحي الحياة، في ظل ثقافة الربح السريع بأقصر الطرق، وقد انعكس كل هذا على ملامح الشخصية المصرية في ذلك الوقت حيث خلقت فيها تحولات البنية المجتمعية العديد من السمات مثل الرغبة في الثراء السريع والوصول للهدف بأقصر الطرق، وأيضا الاتجاه للعمل الفردي والعديد من السمات التي ترتبط بمثل هذا المناخ السائد في وقتها، وفي مناخ كهذا كان لابد أيضا أن يتغير شكل الخطاب الديني ومضمونه بحيث تستخدم التعبيرات والطقوس الدينية كغطاء لما يجري من فساد[20]، حيث شهدت هذه المرحلة نمو الجماعات الاسلامية بما تحمله من أفكار وشاركت في مختلف مناحي الحياة وبرعاية من الدولة

إلى أن انقلبت عليها وأصبحت قوة مجابهة لها في ظل تدهور قوة الدولة وزيادة رخاوتها إلى الحد الذى جعل الأمور في نهاية السبعينيات وكأن السلطة الحاكمة قد فقدت القدرة على السيطرة حتى انتهي الأمر باغتيال الرئيس نفسه .

ولقد اقترن كل هذا الفساد في السبعينيات بزيادة كبيرة في ايرادات الدولة وارتفاع كبير في معدل النمو، وتدفق الأموال على أسر المهاجرين للخارج، وقد ساعدت هذه الزيادة في الايرادات والدخول على زيادة فرص الفساد، ولكنها خفضت أيضا من شعور الانسان بوطأة الفساد، فبدأ وكأن الجميع بما في ذلك أعداد كبيرة من الفلاحين يشاركون في مهرجان كبير يختلط فيه الصالح بالفاسد ويعلن فيه الصالحون والفاسدون معا نجاحهم الباهر في تحقيق الصعود الاجتماعي وتغيير مركزهم الطبقي[21].

وبذلك فقد شهدت مصر مرحلة كبيرة نحو رخاوة الدولة بنهاية السبعينيات، ولم ينتهي ذلك مع نهاية عهد السادات ولكنه اتخذ أشكالاً مختلفة ابتداء من الثمانينيات، فبينما كان الفساد في عهد عبد الناصر وخاصة بعد هزيمة 67 يتحسس طريقه على استحياء، ويقابل باستنكار شديد إذا أكتشف أمره، تحول في عهد السادات إلى مهرجان كبير يمرح فيه الناس ويقتنصون أية فرصة تتاح لهم فيه دون خوف، أما في عهد مبارك فقد خف الاستنكار وزال المرح، إذ أصبح الفساد جزءاً لا ينفصم عن النظام نفسه. لم يعد الفساد في زوائد النظام الجديد عليه، بل أصبح عنصراً من عناصر النظام الذي لا يتصور النظام بغيره، بعبارة أخرى: لقد جرى شيئاً فشيئاً منذ الثمانينيات " تقنين الفساد " فلم يعد شيئا يستوجب الإنكار أو الاستحياء[22].

ففي المرحلة الاخيرة التي شملت العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين حدث ما يمكن أن يسمى بالتراجع الكبير إلى حد التقوقع ، فقد فقدت مصر دوائرها جميعاً، وفي أثر ذلك انكفأت على مشاكلها، وبدأت الضغوط الاجتماعية المتنوعة – الاجتماعية بالمعنى الشامل – تؤدي فعلها في تفكيك تماسك البناء الاجتماعي وبناء الشخصية المصرية القومية، ووقعت شروخ في الجدار المصري بعضها أتخذ الطابع الديني، بينما قارب بعضها أن يقترب من القطيعة الجغرافية في حيت يعمل البعض على إحياء أو توسيع الفجوات الاثنية، بحيث بدأت النواة الصلبة لدوائر الطموح الثلاث التي تبلورت في عقود الخمسينيات في التفتت والتآكل والتراجع منزوية إلى ركن معنوي بعيد، بعد أن كانت صاحبة الموقع الفريد والكلمة الحاسمة، والحضارة البادءة التي انطلق منها فجر الضمير ليسع العالم . يكشف البحث أن هذا التراجع أسسته متغيرات عالمية وإقليمية وقومية متنوعة فقد بسبب فاعليتها المجتمع قوته وتماسكه[23].

فعلى مستوى الدوائر الاقليمية التي كانت مصر تعلب دوراً فاعلاً في إطارها والتي تمثلت في الدائرة العربية والشرق أوسطية والأفريقية، فنجد أن مكانة مصر قد تراجعت في بنية النظام العربي، فبعد أن كانت هي المكون الفاعل في النظام العربي يقوم بها كما تقوم به، أصبحت عبئاً عليه، حيث انعكست خطواتها الثقيلة والمترددة على الأداء العربي، بالإضافة إلى ذلك فقد تآكلت مكانة مصر في نطاق اقليم الشرق الأوسط، بحيث أصبحت قضاياه يتم التعامل بشأنها في غياب الوجود المصري، بالإضافة إلى ذلك فقد تآكل الدور المصري في القارة الافريقية التي شكل المجتمع والدولة المصرية مدخلاً تاريخياً لها، فلم يسعى النظام السياسي لتطوير علاقاته السياسية والاقتصادية والثقافية مع القارة السوداء، حيث كان يمكن لهذه العلاقة القوية بها إن وجدت أن تمده بقدر من القوة والفاعلية على الساحة الدولية، فعدم وجود مصر بالشكل القوي فتح الساحة لغيرها أن يتواجد بقوة ليملئ الفراغ الذى تركته مصر ويعمل على تهديد الأمن القومي المصري من بعد، من وسط القارة السمراء، والذي اتضح معالمه من خلال رفض دول حوض النيل للمطالبة المصرية المشروعة في المياه لأنها – مصر – لم تتصرف نحو قارتها تصرفاً مسئولاً يصبح أساساً لهذه الشرعية.

وعلى هذا النحو تحولت مصر إلى دولة منسحبة إلى حدود ذاتها، نظامها السياسي عاجز ومترد، وليس بقادر على تحقيق أي إنجاز أو فاعلية على صعيد الأطر الاقليمية التي كان له مكانة في بنيتها ودور على ساحتها، عجز يتوازى مع تقلص المكانة المصرية على الصعيد العالمي إضافة إلى الانهيارات على الصعيد الداخلي[24].

وعلى المستوى الداخلي ففي العشرين سنة الأخيرة التي سبقت ثورة 25 يناير 2011 تضافرت عدة عوامل قوية لانتشار الفسادين بين الشرائح المختلفة في المجتمع المصري، العليا والوسطى والدنيا، بدرجة لم يعرف مثيل لها في

الحقب السابقة، دولة ضعيفة فاقدة القدرة أو حتى الرغبة في معاقبة الخارجين عن القانون، ولا تملك أي مشروع قومي أو هدف وطني يجتمع الناس عليه[25]، فلم تكن للإدارة السياسية رؤية واضحة غير تلك الرؤية التي تشتق من خطاب الرئيس وتوجيهاته .

وزيادة على ذلك فقد تحالفت منظومتي السطلة والثروة لتشكل تهديداً قوياً على ثروات المجتمع، إضافة إلى السلوك الانتهازي لبعض أعضاء الطبقة الوسطى التي التحقت بتحالف السلطة مع الثروة، الأمر الذي أدى إلى الهجوم على ثروات المجتمع ومقدراته بلا رحمة، وقد كان من نتيجة ذلك أن ترتيب مصر على مقياس الشفافية كان رقم 8 بين الدول العربية عام 2005 في حين أنها كانت رقم 3 عام 2001، ارتباطاً بذلك فقد بلغ عدد قضايا الفساد المالي والاداري داخل أجهزة الدولة نحو 63269 قضية عام 2005 بعد أن كانت جملة قضايا في الفترة بين 66 – 1970 حوالي 1286 قضية، وأن قضايا الاختلاس في عام 1981 كانت 54 قضية، ارتفعت عام 2009 إلى نحو 7000 قضية، أي إنها تضاعفت 7 مرات تقريبا في نحو 30 عاما، ويجب أن نضع هنا في الاعتبار أن هذه القصايا هي ما تم اكتشافه وتحويله للتحقيق، ولعلنا نتساءل عن الكم الغير مكتشف، وهنا يجب أن نضع أرقاماً أكثر لتعبر عن واقع حقيقي لكم الفساد المالي والاداري، والمثير للدهشة هنا أن هذه القضايا التي تم اكتشافها نسبة 58 % منها ارتكبتها النخبة السياسية والاقتصادية المتحالفة، والتي قامت ببيع شركات القطاع العام بثمن بخس والتساهل في تحصيل قيمة البيع وفي بعض الأحيان البيع بالتقسيط بالرغم من أن المبادئ الاساسية لبرنامج توسيع قاعدة الملكية تنص على أن يتم البيع نقداً ويستثنى من ذلك الأسهم التي تباع للعاملين، فإن هذا المبدأ لم يُلتزم به وهو ما يعنى أن الأمر تجاوز حدود الفساد ودخل في منطقة التفريط في أصول المجتمع، ويتسق مع ذلك ما ذكره تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات حول التعديات على أراضي الدولة التي تركت نهباً للصوص حيث يذهب التقرير إلى أن ما حدث ينطوي على مخالفات صارخة في الاستيلاء على مساحات من الأراضي بدون سند قانوني واغتصاب الأرض المباعة والمخصصة للاستزراع في غير الغرض المخصص لها لإقامة منتجعات ونواد وملاعب جولف وفنادق وغيرها بالمخالفة للقانون ويعد طريق مصر –إسكندرية الصحراوي حالة صارخة تكشف – حسب وصف التقرير – عن انكسار الدولة وضياع ثروات المجتمع بسبب ضعف الدولة وضعف الأجهزة الرقابية، وتهاون الأجهزة الحكومية، الأمر الذي دفع إلى حالة من الاحتجاج الصامت عند الكافة، فالأرض التي كانت ينبغي أن توزع على الخريجين أو التي رصدت لبناء مساكن للشباب سحبت لتبنى عليها فيلات للنخبة السياسية والاقتصادية المتحالفة، أو تحولت إلى ملاعب للجولف لإشباع حاجات أفراد هذه النخبة وأسرهم إلى التريض، وليذهب المجتمع وشعبه إلى الجحيم[26].

وإذا كانت النخبة والشرائح العليا قد فسدت على هذا النحو أهدرت موارد المجتمع فإنها بالإضافة إلى ذلك نشرت مناخ الفساد في المجتمع، حيث غياب المحاسبة والشفافية، الأمر الذي دفع موظفي الجهاز الإداري للدولة في مستوياته الدنيا والوسيطة إلى اعتماد الرشوة كآلية لقضاء حاجات الجمهور، ووسيلة لزيادة دخل غالبية أعضاء هذه الأجهزة بحيث أصبحت الرشوة سلوكاً ينطلق عكسياً من أسفل، أو من قاعدة المجتمع، مثلما أصبح الفساد سلوكا مقنناً في أعلاه[27]، لأنه ما كان لهذا الفساد الصغير (Petty Corruption) على المستويات الدنيا من البيروقراطية أن ينتشر، إلا لأن الفاسدين والمفسدين في المستويات الوسيطة يغضون البصر عنه، وما كان للآخرين أن يكونوا كذلك، إلا لأن المستوى الأعلى، إلى النخبة الحاكمة غارقة في الفساد أيضاً، وهو ما يسمى " بالفساد الكبير" (Grand Corruption)[28] .

وبذلك انحرفت البوصلة الأخلاقية المحددة للسلوك وأصبحت التوقعات المتبادلة للسلوك منحرفة، كأن يتوقع الموظف العام أن يقدم له صاحب الخدمة رشوة أو يتوقع صحب الخدمة أن يطلب الموظف العام رشوة، وعندما يقبل هذا الأمر ويصبح أشبه بالعرف تدخل حالة الانحراف عن المعايير في حالة من " الوهن الأخلاقي " التي تصبح فيها التوقعات المتبادلة الشاذة أو المنحرفة هي الأغلب والأكثر قبولاً[29]بين مختلف الفئات في المجتمع .

وعندما تحدث " ميردال " في كتابه (تحدى الفقر في العالم)[30] عام 1970عن نظرية الدولة الرخوة لم يكن يخطر ببال الدارسين أن هذا النموذج للدولة الرخوة سيأتي يوم وينطبق بشكل كبير على حال الدولة المصرية كما ذكر "جلال أمين " فقد كانت مصر في ذلك الوقت أبعد ما تكون عن الدولة الرخوة وإن كانت لديها مشكلات أخرى ليست هذه من بينها[31].

وهو يعنى بالدولة الرخوة: دولة تصدر القوانين ولا تطبقها ليس فقط لما فيها من ثغرات، ولكن لأن لا أحد يحترم القانون، الكبار لا يبالون به لأن لديهم من المال والسلطة ما يحميهم منه، والصغار يتلقون الرشاوى لغض البصر عنه، الرخص والتصريحات معروضة للبيع، سواء كانت لبناء غير قانوني، أو لاستيراد سلعة ممنوعة، أو لاسترداد ضريبة واجبة الدفع، أو لفرض حماية لسلعة مسموح لاستيرادها.. الخ. والقيود لا تفرض ألا لكي يثري البعض من كسرها والخروج عليها، والضرائب نادراً ما تحصل أصلاً، والمناصب يلهث الناس للحصول عليها لما تجلبه من مغانم مادية، والامضاءات تباع أو توهب للمحاسيب والأقارب والمقربين منهم، والقروض من البنوك تمنح بأسعار فائدة رمزية لمن لا يستحقها بينما يحرم منها من تقررت هذه الفوائد الرمزية أصلاً لصالحهم ... الخ[32].

في هذه الدولة الرخوة يعم الفساد ويزيدها رخاوة، والفساد ينتشر من السلطة التنفيذية والسياسية إلى التشريعية، حيث يصل إلى القضاء والجامعات. صحيح أن الفساد والرشوة موجودات بدرجة أو أخرى في جميع البلاد ولكنهما في ظل الدولة الرخوة يصبحان "نمط حياة".

وإن كانت الدولة تصدر قوانين وتشريعات تبدو وكأنها ديمقراطية وعادلة في اطارها فإن لبعض الفئات السياسية والاقتصادية خصوصاً ما اجتمع لديهم ثنائي السلطة والثروة من القوة ما يجعل لهم مطلق التصرف في تطبيق ما في صالحها وتجاه ما يضر بها، وتغض الدولة الطرف عنهم في تنفيذ القانون وتصعق به فئات أخرى ليس لها من أمرها شيء إلا الانصياع.

ولو تأملنا ما صاغة ميردال في حديثة عن الدولة الرخوة نجده ينطبق على حالة مصر قبيل ثورة 25 يناير 2011، بل ويمكن القول أن حالة الدولة قد تخطت مرحلة الرخاوة، إلى ما يمكن أن يطلق عليه " وهن الدولة "، وليست الدولة الواهنة بهذا المعنى هي دولة رخوة فحسب، ولا هي دولة فاشلة فحسب، بل هي دولة تدير الفساد، أو إنها تدير الأطماع وتدير المصالح الشخصية، وتضخم من أجهزتها ورموز سلطتها، دافعة بالشعب إلى الوقوف في دائرة الظل مهمشاً، حائراً، مكتئباً، لا يملك من أمر نفسه شيئاً إلا الشكوى والامتعاض، وفي كل الأحوال فهي دولة لا تحكمها معايير ولا قوانين، فتضعف فيها الروح العامة، فتخمل ويصيبها العجز والوهن[33].

وإن كان المجتمع قد تآكلت قدراته التكيفية في جوانبه الأخلاقية والاجتماعية لأسباب عديدة تم الإشارة إليها، الأمر الذي أدى إلى انتشار طواهر سلبية عديدة على ساحته، فإن الدولة باعتبارها جهاز إدارة المجتمع وضبط تفاعلاته قد عانت هي الأخرى من تردي أدائها وفساد النظام السياسي المسير لها، بحيث تآكلت قدرتها التكيفية هي الأخرى، وهو التآكل الذي انعكس على ضعف قدرات الدولة سواء فيما يتعلق بإدارة علاقاتها العالمية أو الإقليمية، أو فيما يتعلق بسلوكها لتحديث المجتمع، وبدلاً من أن يقود النظام السياسي الدولة والمجتمع باتجاه امتلاك القدرات الأفضل والأعلى، وجدنا أن النظام السياسي يضغط على الدولة لإضعافها وفرض تآكل قدراتها، كما ضعفت قدرات المجتمع وبدد امكانياته، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إضعاف النظام السياسي ذاته فاصبح عاجزاً عن الأداء على مختلف الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية، وأصبح واضح لكل متأمل لأحوال المجتمع أنه قادم على ثورة لتغيير هذا التردي، الأمر الذي جعل تكملة المسيرة في غاية الصعوبة على الإنسان المصري الذي قرر أن يعيد الأمور إلى مجراها الطبيعي من خلال التغيير الجزري للمجتمع من خلال الثورة على ذلك النظام الذي وصل بالمجتمع إلى مرحلة الدولة الرخوة بكل ما تحمله لكلمه من معنى، وبذلك فقد انتهت الفترة ما بين الثورتين (يوليو 52 – يناير 2011) على عكس ما بدأت تماماً بداية من

الدولة القوية نهاية بالدولة الرخوة، بما يحمل هذا التغير من تغير أيضا في حياة المصريين وما ينعكس في خصائص الشخصية المصرية وتفاعلاتها إيجاباً وسلباً وفقا لتغير البنية المجتمعية من حولها .

ثانياً: الطبقة الوسطى رحلة الصعود والانهيار

يذهب التنظير السوسيولوجي إلى أن الطبقة الوسطى تشكل رمانة ميزان المجتمع، على ساحتها تلتقي الأطراف الطبقية المتناقضة، وجودها يؤدي إلى تقزيم الصراع الاجتماعي وتخفيف حدته، تمتلك القدرة على أن تلعب أدواراً تاريخية عديدة في سياقات اجتماعية مختلفة كذلك، أحياناً تلعب دوراً نضالياً وطنياً، حينما يكون استقلال المجتمع مرهون بقبضة مستعمر، وأحياناً أخرى تلعب دوراً اجتماعياً، حينما يكون الهدف توزيع الكعكة الاجتماعية بين أعضاء المجتمع، غير أنها في دورها النضالي تكون أكثر اشراقاً من دورها الاجتماعي. ثم أنها تشغل الساحة الغالبة للمجتمع، استقرارها يعنى استقرار المجتمع، يضاف إلى ذلك أنها تشكل الوعاء الأخلاقي للمجتمع، إذا سلمت أخلاقها سلمت أخلاق المجتمع وتقوت بنيته، وإذا أصاب أخلاقها عطباً، أفرزت هذه الحالة شروراً وانحرافات على ساحة المجتمع. اتساع مساحتها يعنى تأجيل الصراع، وفي حالة تقلص هذه الساحة فالصراع قادم أو إننا على أبواب تفجر ثورة تغيير شاملة[34].

والملاحظة التي يجب التأكيد عليها هي أن المجتمع يشبه الكائن الحي، دائم النمو، لا يبقى على نفس الحال، فتعمل مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية على نمو طبقة على حساب أخرى، وعلى انتقال فئات أو شرائح من طبقة إلى أخرى أعلى أو أدنى منها، لابد إذا أن نتوقع أن يتغير حجم الطبقة الوسطى وخصائصها مع الزمن، وهذا هو سبب التعبير الشائع (الطبقة الجديدة) الذي يقصد به في معظم الأحوال أن طبقة ما اكتسبت خصائص لم تكن لها من قبل أو زاد حجمها وتأثيرها عما كان[35]، وبالتأكيد سيتبع هذا التغيير في حجم وتركيب الطبقات الاجتماعية إلى تغيير في ممارسات الأفراد وأنماط شخصياتهم وهو ما ينعكس على تغيرات في البنية المجتمعية ذاتها، وإن كانت الطبقة الوسطة المصرية تعد العمود الفقري لبنية المجتمع المصري فإن هذه الطبقة قد مرت بالعديد من مراحل التغير من حيث حجمها أو طبيعة تركيبها وهو ما كان ينعكس ويتجلى في تغيرات في ملامح الشخصية المصرية، وسنتعرض في هذا المحور لرحلة الطبقة الوسطى المصرية في علاقتها الجدلية وتفاعلها مع بنية المجتمع المصري منذ قبيل ثورة يوليو 1952 والتي كانت ثمرة مرحلة طويلة من نضال الطبقة الوسطي وإلى أن هبت مرة أخرى بثورة 25 يناير 2011 .

كانت البداية الجنينية لهذه الطبقة قد بدأت مع محمد على باشا، فهو الذي أسس الجيش المصري الذي كان له ضباطه المصريين، وهو الذي أرسل البعثات إلى أوروبا لتتشكل النخبة المثقفة أو المتعلمة لهذه الطبقة، التي استمرت هذه تنمو حتى لعبت دوراً أساسياً وثورياً في إحداث الثورة العرابية، ومع فشل الثورة العرابية، ووقوع الاحتلال البريطاني، وحتى ثورة 1919 بدأ التاريخ النضالي لهذه الطبقة، واستمر هذا النضال في الثلاثينيات والاربعينيات من القرن العشرين واستمرت رحلة كفاحها حتى انهت الطبقة الوسطى هذه المرحلة النضالية بقيام ثورة يوليو 1952 شاملة[36].

ولعل من التعبيرات المأثورة عن "جمال عبد الناصر"، وصفه لمجتمع ما قبل ثروة 1952 بأنه كان مجتمع " النصف في المائة "، وكان يقصد بذلك أن النسبة التي تضع يدها على ثروة مصر تملك النفوذ السياسي فيها لم تكن تزيد على نسبة ضئيلة للغاية لا تتجاوز النصف في المائة، وقد يكون في التعبير بعض المبالغة، ولكن الفكرة الجوهرية صحيحة، بل والنسبة المذكورة لا تبعد كثيراً عن الحقيقة، وهذا التعبير الذي استخدمه عبدالناصر يحمل في طياته أيضا، الإشارة إلى ضآلة حجم الطبقة الوسطى في ذلك الوقت، وضعف نصيبها النسبي في الثروة والنفوذ السياسي على السواء[37].

و على الرغم من صغر حجم الطبقة الوسطى نسبيا قبل 1952 إلا أنها كانت تتميز بوطنيتها، ولا نقصد هنا نفي قوة الشعور الوطني عن الطبقتين الآخرتين، ولكن كانت هناك تحفظات مهمه على قوة الشعور الوطني لدى الطبقة العليا والطبقة الدنيا على السواء، فقد كانت الطبقة العليا قبل الثورة تضم نسبة عالية من ذوي الأصول التركية التي كانت تسودها روح التعالي على المصريين "الفلاحين" مع إعجاب شديد بالغرب وميل شديد إلى تقليده وتمييز نفسها عن بقية

الشعب وقدرة مالية على ممارسة هذه التقليد، أما الطبقة الدنيا فكان يقف بينها وبين شعور وطني قوي، الفقر من ناحية، والجهل من ناحية أخرى. كانت الغالبية العظمى من هذه الطبقة تتألف من الفلاحين وكان هؤلاء ممن ينطبق عليهم قول ماركس "العمال لا وطن لهم" أكثر مما ينطبق على طبقة البروليتاريا في وقت ماركس. كانت صعوبات مجرد البقاء على قيد الحياة تمنع الانشغال بغيرها، ناهيك عن صعوبة حصولهم على المعلومات التي تربطهم بما يجري في العالم[38]كانت هذه هي حالة المجتمع المصري الطبقية وحالة طبقته الوسطى قبل ثورة يوليو 1952 ولقد تبدل هذا الوضع كثيراً بقيام الثورة والتي عملت على إعادة تشكيل البنية الطبقية للمجتمع على أسس جديدة للتكوين الطبقي، ولقد كان للطبقة الوسطى الفرصة العظمى في التطور والتغيير بدخول المجتمع مرحلة جديدة في تاريخه .

وإن كانت المرحلة الأولى في عمر الطبقة الوسطى قد بدأت في عهد محمد على فأن المرحلة الثانية لتطور الطبقة الوسطى المصرية قد جاء في الفترة من 1952 وحتى 1970، حيث كانت المسالة الاجتماعية هي المسالة الأولى بالاهتمام، وقد حصلت الطبقة الوسطى خلال هذه الفترة على امتيازات عديدة، ونصيب أوفر من الكعكة الاجتماعية. ووجهت النخبة الثورية حينئذ موارد المجتمع لإشباع حاجات هذه الطبقة[39].

وإن كان جمال عبد الناصر قد تسلم الطبقة الوسطى من نظام ما قبل الثورة صغيرة الحجم، إلا أنها كانت متميزة تميزاً واضحاً عما فوقها وعما دونها، حتى لتكاد تميزها بمجرد النظر. كما تسلمها طبقة وطنية تفيض حماساً ورغبة في خدمة الوطن، وطبقة مثمرة ثقافياً، وإن كانت عاجزة عن أن تلعب دوراً فعالاً اقتصادياً وسياسياً بسبب سيطرة الأجانب والاقطاع على الاقتصاد والسياسة.

ويمكن القول إنه منذ قيام ثورة يوليو 1952 تعاظم دور الدولة في خلق وتشكيل الطبقة الوسطى في المجتمع المصري، حيث عكفت هذه الثورة منذ قيامها على تدعيم هذه الطبقة في كافة المجالات، فلقد أدى "عبدالناصر" خدمة مهمة لهذه الطبقة بأن فعل ما أدى إلى نموها نمواً كبيراً إذ فتح باب الدخول إليها من الناحيتين : ناحية الطبقة الدنيا، حيث سمح بدخول أعداد كبيرة من هذه الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، عن طريق التعليم والتدريب والتوظيف في الحكومة وفي شركات القطاع العام، وعن طريق الإصلاح الزراعي الذي رفع من شأن صغار المزارعين ومستأجري الأرض الزراعية[40]، فلقد أدى تطبيق قانون الإصلاح الزراعي الأول في عام 1952 إلى إعادة توزيع حوالي مليون فدان على المعدمين وصغار الحائزين مما أدى إلى توسيع قاعدة الملكية المتوسطة والصغيرة، إلى إحداث تحسن ملحوظ في الأحوال المعيشية لحوالي 342 الف أسرة من الأسر الريفية المعدمة وصاحبة الحيازات الصغيرة[41]، ومن ناحية الطبقة العليا، بطرد أعداد منها من أماكنهم الوثيرة فاضطروا إلى الانضمام إلى الشرائح الوسطى[42].

زيادة على انتهاج نظام يوليو سياسات وبرامج اجتماعية كان لها تأثيرها في الخريطة الطبقية في التكوين الاجتماعي المصري عامة، وتأثيرها الإيجابي في تكوين وأدوار الطبقة الوسطى الريفية والحضرية على السواء. فقوانين الإصلاح الزراعي وإجراءات التوسع البيروقراطي في الإدارات الحكومية، ومجانية التعليم وسياسات توزيع الدخول، واتساع قاعدة النقابات المهنية، كلها وغيرها، إجراءات افضت إلى التحسن الواضح في أوضاع هذه الطبقة إبان فترتي الخمسينيات والستينيات[43].

وبذلك فإن نظام ما بعد ثورة يوليو 1952 قد قدم خدمة كبيرة للطبقة الوسطى أدت إلى نموها وزيادة حجمها وفتح المجال للصعود اليها من الطبقة الدنيا، ولقد شكلت هذه الطبقة الصاعدة المحور الأساسي لحركة النهضة التي شهدتها مصر خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات، فقد انطلقت بدعم من الدولة للعمل في مختلف مجالات الإنتاج مع ازدهار حركة التصنيع وتعدد المشاريع القومية والالتحاق بالوظائف الحكومية بعد امتلاكها لحقها في التعليم، ومثلت بحق العمود الفقري لجسد المجتمع الناهض في مختلف المجالات، ولكن لا يمكننا أن نجزم بأن هذه الطبقة التي حصلت على النصيب الأكبر من الكحكة الاجتماعية كانت تحمل بين طياتها الخير فقط، فيرى البعض أن هذه الطبقة لم تقدم مقابلاً كافياً لما

حصلت عليه فقد استفادت غير أنها لم تفد بنفس القدر، حيث شكلت جسد البيروقراطية الحكومية وبيروقراطية القطاع العام إلى جانب أنها سيطرت على التنظيمات السياسية لهذه المرحلة (الاتحاد القومي، الاتحاد الاشتراكي) . في هذه المرحلة بدأت تنتشر على ساحتها بعض الأمراض، كالبدايات الجنينية للفساد واستغلال القطاع العام وتكوين بعض الثروات، إلى جانب نشر قيم الانتهازية السياسية، إضافة إلى البدايات الجنونية للتفرقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة، وحينما سقطت التجربة الاشتراكية لثورة يوليو وسقط معها مشروعها الاجتماعي، لم تزرف الطبقة الوسطى دمعة واحدة عليها[44] وراحت ترتدي ثوباً جديداً يتماشى مع مبادئ المرحلة الجديدة.

وفي العشرين سنة التالية لنكسة 1967، استمر النمو السريع في الطبقة الوسطى المصرية، بل وبمعدل أكبر بكثير مما كان في الخمس عشرة سنة التالية لقيام الثورة، إذ استوعبت هذه الطبقة شرائح واسعة إضافية من الطبقة الدنيا، ويمكن القول أن ما يميز "عصر السادات" عما قبله وعما بعده، فيما يتعلق بما حدث للطبقة الوسطى المصرية، لم يبدأ باعتلاء السادات الحكم في 1970، بل بتدشين سياسية الانفتاح الاقتصادي في 1974، و لم ينته بمقتل السادات في 1981، بل بانتهاء العصر الذهبي لهجرة العمالة المصرية إلى الخليج في منتصف الثمانينيات . فما الذي حدث للطبقة الوسطى في مصر خلال هذه الفترة إلى تزيد قليلاً على عشرة أعوام؟[45] .

كان أهم ما حدث فيما يتعلق بالطبقة الوسطى، هما هذان الحدثان بالضبط: الانفتاح الاقتصادي والهجرة إلى بلاد النفط في الخليج وليبيا، فقد فجر هذان الحدثان فرصاً غير معهودة للصعود الاجتماعي أدخلت أعداد كبيرة من الطبقة الدنيا في الطبقة الوسطى، وفي فترة قصيرة للغاية، مما طبع الطبقة الوسطى بسمات لم تكن لها لا في الخمسينيات والستينيات، ولا في عهد ما قبل الثورة[46].

شهدت هذه الفترة (74 – 1986) معدلا للنمو الاقتصادي (أكثر من 8 % سنويا) لم تعرف مصر مثله طول القرن العشرين، بل وربما في تاريخها الحديث كله، ولكنه كان نمواً من نوع غريب، لا يعود إلى نمو سريع في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات الحكومية كما كان في النمو في عهد عبدالناصر، بل إلى نمو التجارة وأعمال الوساطة وتحويلات العاملين بالخارج والدخل المتولد من قناة السويس وصادرات البترول الذي تضاعف سعره عدة مرات خلال هذه الفترة، وفي ظل هذه الأموال التي تدفقت على المصريين خلال هذه الفترة، وفي ظل التضخم الذي يصاحب تدفق الأموال دون أن يقابله إنتاج مواز وبنفس القدر، وما يخلقه التضخم المفاجئ في فرص الثراء السريع، وبالنظر إلى أن معظم العمالة المهاجرة إلى الخارج كانت تنتسب إلى شرائح الدخل الدنيا، وبالنظر إلى ما خلقه الانفتاح على العالم من فرص الربح الكبير والمفاجئ، وإلى تدفق السلع الاستهلاكية التي لم يكن للسوق المصري عهد بها طوال سنوات (الانغلاق) في الخمسينات والستينيات، بالإضافة إلى استمرار التوسع في التعليم الذي بدأ في العقدين السابقين وفتح جامعات جديده في الأقاليم، كان لابد أن يتضخم حجم الطبقة الوسطى وأن تكتسب هذه الطبقة صفات جديدة، وأن تزداد صعوبة تمييزها عن غيرها[47].

وهنا نتذكر قول أحد السياسيين البريطانيين في أوائل السبعينيات: "أننا أصبحنا كلنا طبقة وسطى الآن". وهو قول ينطوي طبعاً على مبالغة ولكنه يلمس حقيقة مهمه، حتى في حالة مصر، وهي أن الطبقة الوسطى في مصر قد أصبحت بعد مرور عشر سنوات على بداية الانفتاح الاقتصادي والهجرة إلى الخليج أكبر بكثير منها في أي وقت مضى، سواء فيما يتعلق بالحجم المطلق أو الحجم النسبي لمجموع السكان، كما أصبح من الصعب أيضاً، أكثر من أي وقت مضى تمييزها عما دونه.

ما أن بلغنا منتصف الثمانينيات حتى أصبحت الطبقة الوسطى المصرية ليست فقط أقل تميزاً بالمقارنة بما كانت عليه قبل الثورة، وبما كانت عليه في العقدين التاليين مباشرة لقيام الثورة، بل أصبح أيضاً حسها الوطني وحماسها لأي قضية عامة أضف أيضاً مما كانت في العهد السابق على الثورة في الميدان الثقافي على الأقل، وبدرجة أقل مما كانت في الخمسينيات والستينيات في الميدانين الثقافي الاقتصادي على السواء[48].

وإن كانت الطبقة الوسطى قبل الثورة ضيقة النشاط بسبب السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري كما سبق أن أشرت، وكانت الطبقة الوسطى في الخمسينيات والستينيات خاضعة خضوعاً تاماً لإرادة الدولة وتوجيهاتها، فأصبحت في السبعينيات خاضعة لسيد جديد: لا هو المحتل الأجنبي ولا الدولة المتسلطة، بل حُمى الاستهلاك. أصبحت الطبقة الوسطى في السبعينيات مشغولة بالاستهلاك لا بالإنتاج، في غمار حمى الاستهلاك هذه، ضعف الحماس للوطن وللإنتاج، وقد كنا نظن وقتها أن هذا هو أسوأ ما يمكن أن يحدث للطبقة الوسطى المصرية، طبقة كبيرة الحجم حقاً، ولكنها قليلة الثمرات، سياسياً واقتصادياً وثقافياً، فما الذي حدث في الثلاث والعشرين سنة التالية (1985 – 2008) ؟[49] .

يذهب عاصم الدسوقي إلى أن مأزق الطبقة الوسطى في مصر سببه الرئيسي أن الدولة هي التي صنعتها وهي التي شكلتها، فالطبقة الوسطى في مصر ولدت نتيجة سياسات الدولة سواء من خلال التوسع في التعليم وغيره خلال عهد محمد على، أو فيما بعده وأخيراً بعد ثورة 23 يوليو 1952. فالطبقة الوسطى في مصر تكونت بفعل قرارات الدولة التي نظمت ملكية الأراضي الزراعية وأنشأت التعليم المدني وأرسلت البعثات للخارج وفتحت باب التوظيف للخريجين، وهذا هو سبب مأزق الطبقة الوسطى، فهي لم تكن يوماً من الأيام وليدة الصراع مع الدولة أو مع الطبقة العليا، لذلك نشأة وهي تحمل الولاء للحكومة والخضوع للدولة وليس مجابهتها. ومن هنا اتخذت غالبية عناصرها مواقف انتهازية عملياً وفكرياً يغلب عليها مظهر النفاق، وباختصار هي طبقة مسالمة وغير ثورية، وهذا هو الفرق بينها وبين الطبقة الوسطى الأوربية التي صعت نفسها بنفسها[50].

ومن ناحية ثانية فإن آليات خلق الطبقة الوسطى في مصر مثل التعليم والتوظيف الحكومي لم تؤد إلا لحراك أو صعود بالمعنى الاقتصادي فقط، وليس القيمي والسياسي، فالتعليم كآلية للحراك الاجتماعي لم يحدث تغيراً في قيم الطبقة الوسطى وذلك لأنه تقليدي ولا يقوم على الحوار والتعدد، كما أن معايير العمل بالجهاز الحكومي معايير غير رشيدة، فهناك افتقار لقيم مثل المساءلة والنزاهة، وفي حين تسود قيم المحسوبية والفساد والرشوة، والنتيجة أن آليات الحراك الاجتماعي لم تؤد إلى تغيير القيم التقليدية السائدة[51].

وبذلك فإن الطبقة الوسطى المصرية التي تضخم حجمها بشكل كبير حتى لنكاد نشعر أن المجتمع قد تحول كله إلى طبقة وسطى خلال هذه المرحلة إلا فئة قليلة قد تنعمت في ثراء الانفتاح الاقتصادي وفئة أخرى دنيا لم تتمكن من الحصول على ما يسد رمقها من الكحكة الاجتماعية. ولقد تميزت الطبقة الوسطى خلال هذه الفترة بارتفاع ميلها لأنماط الاستهلاك الترفي، وهو الأمر الذي يؤدي اقتصادياً إلى تزايد الواردات من السلع الكمالية، مما كان له اثره اجتماعياً، حيث تعمل أنماط الاستهلاك الترفي – من خلال أثر التقليد والمحاكاة – على خلق فجوة كبيرة من التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقة الوسطى والدنيا من ناحية وبين دخولهم المتواضعة من ناحية أخرى ويؤدي ذلك بدوره إلى سعى أبناء هذه الطبقات إلى كسب المال بأي وسيلة – وهو الأمر الذي يدفع إلى الانحراف والفساد، وإلى السخط الذي يؤدي إلى التطرف[52]، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل أن الانفاق الترفي خلال هذه الحقبة لم يقتصر فقط على أفراد الطبقة الطفيلية الجديدة ومن يقلدها من الطبقات وإنما على الانفاق الحكومي أيضا[53] وكأنها أصبحت ثقافة عامة عملت على تغيرات على مستوى البنية الاجتماعية، ولقد انعكس هذا التكوين الجديد للبنية الاجتماعية على ملامح الشخصية المصرية في ذلك الوقت فلقد أصابها وهن لم تشهده في الفترة السابقة على فترة الانفتاح الاقتصادي واكتسبت صفات جديدة لم تكن موجودة بين طياتها فرضتها عليها ظروف التكوين البنائي الجديد للمجتمع تجلت في الميل إلى الربح السريع والفردية ومحاولة الاستفادة من السلطة وتملقها واستحلال المال العام والشك في السلطة وأرى أن نموذج الشخصية الفهلوية الذي طرحه " حامد عمار " يعد الأقرب إلى توصيف الشخصية المصرية في ذلك الوقت، ومن هنا بدأت رحلة الانهيار للطبقة الوسطى ليس من ناحية الحجم فقط – لما فرضته سياسة الانفتاح الاقتصادي من إجراءات أدت إلى الثراء السريع لفئات معينة والافقار لغيرها – ولكن من حيث الفاعلية والتأثير أيضا في المجتمع بصفتها المقوم الأساسي لبناء المجتمع .

وابتداءً من منتصف الثمانينيات وحتى الآن، أي طوال ما يقرب من ربع قرن تلقت الطبقة الوسطى المصرية عدة ضربات متتالية قللت بشدة من معدل نموها، وخفضت من مستوى معيشتها، وأضعفت من تميزها عن الطبقة الدنيا، مما

كان لابد أن ينعكس بالضرورة في إضعاف حسها الوطني، وقدرتها على تقديم مساهمة فعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية[54].

تلقت الطبقة الوسطى أول ضربة شديدة بالانخفاض الشديد في سعر النفط في 1986، الذي هدد بتجفيف منبع مهم من منابع نمو هذه الطبقة وهو الهجرة إلى الخليج، حيث أدى نقص إيرادات النفط لدى دولا لخليج إلى تخفيض طلبها على العمالة المصرية، في الوقت الذي أدى فيه انخفاض الإيرادات المصرية بدورها إلى تخفيض الدولة المصرية من الانفاق العام مما أضر بشرائح كبيرة من الطبقة الوسطى.

فما أن حلت التسعينات حتى تضاعف الضرر من الناحيتين: حرب الخليج بين العراق والكويت دفع بأعداد كبيرة من المهاجرين المصريين إلى العودة إلى مصر، وتوقيع الحكومة المصرية على اتفاق في 1991 مع صندوق النقد الدولي أدى إلى تخفيضات جديدة في الانفاق العام. اقترن هذا وذاك بارتفاع كبير في معد البطالة، خاصة بين المتعلمين وخريجي المعاهد والمعاهد العليا. وقد أدى زيادة البطالة إلى تخفيض معدل الانتقال من الشرائح الدنيا إلى الطبقة المتوسطة وإلى تخفيض مستوى معيشتها.

نعم، لقد استمر التوسع في التعليم يخلق فرصاً لانتقال أعداد كبيرة من شرائح الدخل الدنيا على الطبقة الوسطى، ولكن هذا الانتقال أصبح انتقالاً نظرياً بعد أن عمت البطالة صفوف الخريجين، فأصبح " تعليما بلا دخل "، يزيد من حجم الطبقة الوسطى " ظاهرياً "، دون أن يمد المتعلمين بالقوة الشرائية اللازمة لأثبات وجودها. استمر التضخم بمعدل مرتفع، وإن انخفض عن مستواه الذي ساد في عصر السادات، بسبب الضعف الذي أصاب تحويلات المهاجرين والانفاق الحكومي، فإنه (أي معدل التضخم) كان كافياً لإحداث تدهور ملحوظ في مستوى معيشة الطبقة الوسطى، خاصة وأن استمرار التضخم اقترن بتخفيضات متتالية للدعم الذي تقدمه الحكومة لبعض السلع الأساسية، ولخدمات التعليم والصحة، مما زاد من أعباء طبقة تحاول المستحيل للاحتفاظ بما حققته من صعود في فترة سابقة[55].

وبذلك بدأت مرحلة التدهور في أحوال الطبقة الوسطى المصرية ولقد تمثل التدهور أو التفكك في حدوث حركة مفاجئة، وغير متوقعه، من الصعود والهبوط في مختلف مواقع الشرائح والفئات الاجتماعية إلى تتألف منها، حيث أدت هذه الحركة إلى انخراط الأفراد الذين ينتمون إلى الشرائح والفئات الاجتماعية العليا لهذه الطبقة في علاقات الإنتاج الرأسمالية التي باتت تختمر وتنمو في ظل مناخ موات لذلك – ومن ثم في ارتقائهم إلى مواقع طبقية عليا – وفي اضطرار الأفراد الذين ينتمون إلى شرائحها وفئاتها الوسطى إلى البحث عن عمل آخر أو أكثر – إلى جانب عملهم الأصلي – بغية الحفاظ على مستوى معيشتهم من التدني، وكذلك في هبوط الكثير من الأفراد الذين ينتمون إلى شرائحها وفئاتها الدنيا إلى مواقع طبقية أدنى . كما تمثل هذه التدهور أو التفكك أيضا في التدهور أو التفكك الذي أصاب النسق القيمي الذي كان يحكم العلاقات القائمة بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية التي تتألف منها هذه الطبقة، وكذلك الذي كان يحكم علاقة هذه الطبقة ذاتها بغيرها من الطبقتين الآخرتين، العليا والدنيا[56].

ويمكن القول أن طريق الانهيار الذي أصاب الطبقة الوسطى كان يمثل سقوطاً في عكس اتجاه بنائها، فإن كانت الطبقة الوسطى قد بنيت بشكل أساسي بعد ثورة يوليو من خلال نزول بعض فئات الطبقة العليا إليها وصعود الكثير من أبناء الطبقة الدنيا، فإن الانهيار جاء في الاتجاه المعاكس تماماً، فبعد الانفتاح الاقتصادي وما تبعه من سياسات وخلال الفترة اللاحقة عليها انقسمت الطبقة الوسطى إلى ثلاث فئات فئة قليلة والتي كانت تشغل الشريحة العليا من الطبقة الوسطى استطاعت أن تستفيد من قربها من الطبقة العليا واستغلت ظروف مواتيه لتلتحق بها وتغلق الباب خلفها لتصعب على فئات أخرى الوصول إلى هذه المنطقة التي يتمتع أصحابها بنوعية من الحياة تختلف كثيراً عن ما تعيشه غيرها من أبناء الشعب، وفئة ظلت تصارع في ظروف قاسية لتحتفظ لنفسها بأي قدر من مستوى المعيشة المتوسطة خشية الانحدار إلى الطبقة الدنيا وهي فئة قليلة الحجم تعد هي ما بقى من الطبقة الوسطى، وفئة ثالثة أجبرتها التحولات البنائية في المجتمع وسياساته على السقوط مرة أخرى إلى الطبقة الدنيا وإن كانت تحاول أن ترسم لنفسها ملامح الطبقة الوسطى لكنها في حقيقة الأمر تعاني كل ما تعانيه الطبقة الدنيا وبذلك انتهى مصير الطبقة الوسطى إلى ما كانت عليه قبل ثورة

يوليو إلا أن الطبقة الوسطى صغيرة الحجم قبل 52 كان لها تأثيرها وتنبض بالوطنية والحماس للوطن وتحمل قضاياه وهذا ما افتقدته بقايا الطبقة الوسطى بعد أن وصلت إلى ما آلت اليه .

إن هذا التراجع لمختلف الظواهر التي كانت تميز الطبقة الوسطى عن الدنيا هو الذي جعل الكثيرون يتكلمون عن اختفاء الطبقة الوسطى في مصر، والذي جعل اقتصادياً مصرياً مرموقا (د. رمزي زكي) يكتب كتاباً في أواخر التسعينيات بعنوان " وداعا الطبقة الوسطى ". والذي حدث هو بالطبع نوع من " الاختفاء "، وقد يستحق عبارة " التوديع " ولكنه ليس زوالاً أو انقراضاً بل هو أقرب إلى أن يكون "ضياعاً بين الزحام"[57].

ولكن أين ذهبت الطبقة العليا إذن؟ الإجابة أنها موجودة بالطبع، بل وزاد عدد أفرادها زيادة ملحوظة عما كان في العهد الملكي (الاقطاعي)، وطبعا زاد عما كان في عهد عبدالناصر (الاشتراكي) أو في عهد السادات (الانفتاحي)، إذ لم يكن لدى الاقطاع ولا الاشتراكية ولا الانفتاح القدرة على توليد هذا العدد من الناس البالغي الثراء، مثلما أصبح لعهد مبارك. والذي أصبح يولد الثروات الكبيرة في هذا العهد الأخير، لم يعد هو الملكية الكبيرة للأراضي الزراعية، ولا احتلال منصب كبير في دولة اشتراكية، ولا تجارة الاستيراد والتصدير، بل شيء أهم من كل هذا وهو التزاوج بين المال والسلطة[58] .

هذه الطبقة العليا الجديدة أصبحت تستمتع بثرائها بعيداً عن الأنظار، أكثر مما كانت تفعل الطبقة العليا في أي وقت مضى، ليس فقط بسبب حصولها على الثراء دون وجه حق، وبالمخالفة الصريحة للقانون، ولكن لأن الفارق بين نمط حياتها ونمط حياة الطبقات الأقل منها أصبح يتجاوز أي فوارق طبقية عرفتها مصر في تاريخها الحديث[59].

لقد وصل الحال إلى درجة أن ظهر المجتمع وكأنه انقسم إلى مجتمعين أو عالمين : عالم يجني ثماراً يانعة كل صباح، وتقدم له أشهى الثمار وأفضلها على نحو دائم، ويمنح أبناؤه الفرصة الوظيفية والسياسية، وعالم من الآخرين الذين يرزخون تحت وطأة الحرمان والشعور الدائم بالظلم، ولقد كان هذا الانقسام حقاً وصدقاً، تسمع عنه في أحاديث الناس اليومية عندما يقول بعضهم " البلد اتقسمت خلاص "وأحسب أن هذه الامر قد خلق إحساسا عاماً بالحرمان من العدل، وهو إحساس لم يكون يظهر لدى الفئات المحرومة اقتصاديا فحسب، بل أنه إحساس عام عبر عنه مثقفون وباحثون عديدون في أحاديثهم وكتاباتهم[60].

لقد وصل الحال إلى أن الطبقة الوسطى لم يعد يشعر بها في المجتمع فلقد انضمت إلى الطبقة الدنيا فيما تحمله من أعباء وما تشعر به من احباط، وبتعليمها المتدني، وبوطنيتها المنقوصة، وقلة ما لديها من فراغ، ويأسها من الصعود من الهوة التي سقطت فيها زيادة عن الشعور المطلق بالحرمان والتهميش والاستبعاد الاجتماعي، كل هذا خلق حالة من الاحتقان الشديد في الفضاء الاجتماعي للمجتمع وأصبح الواقع ينذر بشيء ما، وإن كنا أكدنا في بداية الحديث في هذا المحور إلى أن التنظير السوسيولوجي يذهب إلى أن الطبقة الوسطى تشكل رمانة ميزان المجتمع، وجودها يؤدي إلى تقزيم الصراع الاجتماعي وتخفيف حدته، واستقرارها يعنى استقرار المجتمع، اتساع مساحتها يعنى تأجيل الصراع، وفي حالة تقلص هذه الساحة فالصراع قادم أو إننا على أبواب تفجر ثورة تغيير شاملة وهذا ما حدث فعليا حيث اختلال بناء المجتمع وانهيار طبقته الوسطى وانقسامه إلى طبقتين بينهما هوة سحيقة من الاتساع كان ذلك عاملاً أساسياً في أن تهب هذه الطبقة بثورة 25 يناير 2011 في محاولة لإعادة الأمور إلى ميزانها العادل لتضبط شرود المجتمع وتعود به إلى الطريق القويم .

ثالثاً: تحولات بنية الثقافة ومنظومة القيم.

على مدى نصف قرن جرت مياه كثيرة في نهر المجتمع، فقد حدثت على الصعيد الواقعي تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية من الصعب أن يتصورها خيال، فقد بدأ المجتمع منذ صباح ثورة يوليو/تموز 1952 من مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية مشوهة، تجاورها منظومات قيمية لم تندمج معها أن لم تعادها. فإذا به ينتهي بعد نصف قرن إلى مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية فاسدة، إلى جانب منظومات قيمية تجاورها، قد تختلف أو تتناقض معها. تحرك

المجتمع في الأربعينيات والخمسينيات بطبقة عليا ذات سلوك أناني في غالبه، وتتعايش مع البرجوازية العالمية وانتهى في العقد الأول من الألفية التالية إلى مجتمع تسيطر عليه الطبقة العليا نفسها، بعواطفها الأنانية ونزعاتها الفردية وتحالفاتها مع البرجوازية العالمية. مجتمع بدأ بالثورة على الفساد وتغيير القيم الفاسدة، فإذا به ينتهي إلى مجتمع منتج للفساد متخل عن القيم، تعوق حالته عملية الإصلاح والتغيير(61).

ولم تكن هذه التحولات على المستوى الاقتصادي والسياسي فقط بل الأخطر منها كان على المستوى الثقافي للمجتمع فلقد مرت البنية الثقافية بالعديد من المراحل ما بين الصعود والانهيار وفقا لتغير البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتبع التحولات الثقافية للمجتمع تحولات في منظومة القيم المحددة للسلوك وتحولاً أخطر في الشخصية المصرية نظراً لما تمثله الثقافة كونها الوعاء المحدد للقيم والسلوك والضابط لتفاعلات الأفراد داخل المجتمع.

فثقافة المجتمع تلعب دوراً محورياً في ضبط التفاعل الاجتماعي الحادث في المجتمع، وعلى ذلك فسلامة المجتمع من سلامة ثقافته، وذلك لأنه إذا كانت الثقافة ضابطة لتفاعل المجتمع، فإن المجتمع بدوره يعيد إنتاج الثقافة من خلال مؤسساته وأيضا من خلال المجالات التي يتم على ساحتها التفاعل الاجتماعي. من هنا فإنه إذا عجزت مؤسسات المجتمع عن إعادة إنتاج الثقافة فإن الثقافة في هذه الحالة تتخلف عن ضبط التفاعل الاجتماعي، أو أن هذه القيم الثقافية تتآكل أو تصبح غير ملائمة للتفاعل الحادث في حاضر المجتمع. بيد أننا إذا تأملنا منظومة القيم على خلفية التحولات الاجتماعية الحادثة في المجتمع فإننا نجد أن التفاعل بين القيم والتحولات الاجتماعية الاقتصادية تحكمه الاعتبارات التالية:

يتمثل الاعتبار الأول في أن التحول يعبر عن علاقة جدلية بين الاختيارات الايديولوجية للنظام السياسي وبين ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية. وتتمثل الحالة النموذجية لهذه العلاقة في ضرورة أن تكون ايديولوجية النظام السياسي منبثقة من رحم ثقافة المجتمع. وهو ما حدث في المجتمعات التي قطعت شوطاً على طريق التحديث سواء المجتمعات الغربية أو المجتمعات الاسلامية كما حدث في التجربة الماليزية. أما إذا تعارضت ايديولوجية النظام السياسي مع ثقافة المجتمع فإن ذلك من شأنه أن يضر كثيراً بمعدلات انطلاق التحديث. لأن الايديولوجيا لا تكون متجذرة أو مستوعبة حينئذ من شخصيات البشر، ومن ثم لا تكون قادرة على تعبئة البشر ودفعهم في اتجاه تحمل أعباء التحديث.

ويتمثل الاعتبار الثاني في أن الانظمة السياسية التي تؤسس التحولات تفشل في تأسيس المؤسسات التي تتولى تنشئة البشر وفق ايديولوجيا النظام السياسي، وكذلك تنشئتهم وفق ثقافة المجتمع. إذا حدث ذلك فإن التحول ينتهي بمبادئ ايديولوجية ضعيفة، وكذلك بقيم ثقافية هزيلة بحيث نجد التحول نفسه في مواجهة حالة "الأنومي" أي ضعف المعايير الاجتماعية أو انهيارها. وإذا تأملنا الواقع المصري فسوف نجد أن الانظمة السياسية المتتابعة لم تحاول أن تؤسس مؤسسات التربية الايديولوجية. يضاف إلى ذلك انهيار مؤسسات التنشئة الثقافية "الاسرة والمدرسة" في مرحلة الاشتراكية والليبرالية، بحيث ظلت الايديولوجيات فوقية لم تتغلغل في النفوس البشرية، ومن ثم بدأ الضعف والانهيار من ناحية مقابلة في بنية الثقافة.

ويتمثل الاعتبار الثالث في اننا إذا تأملنا منظومة القيم في مرحلتي التحول الاشتراكي أو التحول الليبرالي، فإننا سوف نجد ذات منظومات القيم، وإن كانت بمساحات متباينة في التحولين. ذلك بالإضافة إلى وجود عدة منظومات للقيم في كل تحول دون أن تنصهر في بوتقة واحدة لتشكل بنية ثقافية قوية ومتعافية، ونتيجة لذلك انتهت التحولات الاجتماعية والاقتصادية بثقافة منهارة وقيم ضعيفة، بحيث أصبح سلوك غالبية البشر في الساحة المصرية متردياً وأنانياً وعشوائياً وغير موجه في غالب بمنظومة قيم سوية وقوية، الأمر الذي أدى إلى انتشار السلوكيات الانحرافية العديدة سواء الانحراف الاجتماعي أو الانحراف الأخلاقي(62).

و اذا تأملنا الفترة ما بين الثورتين (1952 – 2011) سنجد أن الفترة التي أعقبت ثورة يوليو 1952 كانت تمثل في نظر البعض العصر الذهبي للثقافة المصرية، ، فلقد أدركت الدولة أنه لا سلطة سياسية لها، ولا مشروعية ولا إخضاع للمجتمع المدني، ولا تكريس لسيطرتها وامتلاكها لوسائل الإنتاج بدون امتلاكها للسلطة الثقافية(63)، فقد عمل عبدالناصر على وضع القواعد الخرسانية لبنيان ثقافي هائل، ويمكن القول أن العهدين التاليين لم يقوما بزيادة شيء على طوابقه باستثناء زيادات هامشية، ويمكن القول أن عبدالناصر كان ينظر إلى الثقافة كجزء من الاعلام وإدارة تعبئة

الجماهير للالتحاق بركب ثورة يوليو 52 وأهدافها، ويعزز ذلك الرأي أن اسم الوزارة في السنوات الأولى للثورة كان "وزارة الارشاد القومي" وكان فكرها منصب على حملات التوعية واشعال الحماس الشعبي لتحقيق "الاتحاد والنظام والعمل" وهو شعار الثورة، وتحقيق أهدافها في العدالة الاجتماعية وطرد الاحتلال والتنمية الاقتصادية، وبلغت الذروة دورها بعد العدوان الثلاثي عام 1956، وتوحدت معها إرادة المصريين وفى طليعتهم المثقفون من الأدباء والفنانين والمفكرين والباحثين حيث شكلوا كتائب وطنية لتجييش المواطنين عبر وسائل العمل الثقافي المختلفة، فلقد أيقنت القيادة السياسية في ذلك الوقت أن التنمية الثقافية عمود محوري في التنمية الشاملة لمجتمع يخرج من ظلمات الاستعمار والإقطاع والقهر الطبقي وسيادة الجهل والاستبداد، ليس من زاوية التوجيه الثقافي نحو أهداف الثورة فحسب، بل كذلك لأهمية الثقافة بذاتها في بناء الانسان والصعود به إلى مستوى القيم العليا والارتقاء بذوقه ووعيه بنفسه وبالعالم[64].

كما شهدة هذه الفترة وضع البنية التحتية لمؤسسات بناء الثقافة فقد شيدت قصور الثقافة في كافة المحافظات وجعل منها أوعية تنقل إليها منتجات الثقافة التي تقدم في العاصمة، وكذلك تشييد مبنى الإذاعة والتليفزيون ودور المسرح، وشهدت إرساء البنية التحتية للصناعة الثقافية الثقيلة في ارقى مظاهرها، بإنشاء الهيئة المصرية العامة للكتاب وأكاديمية الفنون متضمنة معاهد متخصصة في السينما والمسرح والفنون الشعبية وكذلك إطلاق مشروع عملاق لترميم الآثار، بما فيها نقل معبد أبوسمبل، وغيرها من المشاريع، كما تم هيكلة الانتاج الثقافي من خلال بناء مؤسسات المسرح والسينما والفنون الشعبية وتأسيس الفرق الاحترافية على أعلى مستوى في كل مجال وانطلاق كل منها بإنتاج إبداعي لا يزال راسخاً في ذاكرة الأجيال المتوالية حتى الآن باعتباره العصر الذهبي للثقافة المصرية[65]، ويمكن القول أن هناك علاقة طردية بين قوة الدولة وبين قوة بنيتها الثقافية، فلأن هذه المرحلة قد شهدت بناء مصر القوية فإن ذلك انعكس على مختلف المجالات ومن بينها بناء ثقافة المجتمع وكان المجتمع أصبح ينبض بالحياة .

أما عن علاقة النظام السياسي بالمثقفين في هذه الحقبة فيمكن القول أن عبدالناصر قد أعطى مكانة للمثقفين والمفكرين شريطة أن تتوافق أفكارهم مع توجهات السلطة السياسية في ظل نظام غلب عليه الطابع البوليسي، أي أن الانتماء والولاء والتبرير لأيديولوجية النظام الحاكم هي الشروط والمعايير التي ارتبطت في الفترة الناصرية بمسألة : أهل الثقة وأهل الخبرة[66]، وأدى ذلك إلى بدايات ظهور الانتهازية في أوساط المثقفين للتقرب من نظام عبدالناصر خاصة ممكن أتيح لهم فرصة الصعود في السلم الاجتماعي من أبناء الطبقات الفقيرة والذين أتيح لهم الارتقاء إلى الطبقة الوسطي وتشبثوا بالفرصة التي كانت بالنسبة لهم لا تعوض وحاولها الارتقاء إلى أعلى السلم الاجتماعي أو الحفاظ على ما تم تحقيقه وتأمين أنفسهم من العودة مرة أخرى إلى الوراء، ولعل هذا كان بدايات حقيقية للتغير في منظومة القيم خاصة لدى الطبقة الوسطى والتي تمثل المحدد الأساسي لقيم المجتمع وأخلاقه، فخلال هذه الفترة خصوصا بعد 67 برزت منظومة للقيم الانتهازية نتيجة التحولات الاجتماعية التي تحققت خلال مرحلة التحول الاشتراكي باعتبارها عنصراً بدأ يظهر في بناء أخلاق الطبق الوسطى حيث اتجهت هذه الطبقة بقوة إلى الحراك الاجتماعي من خلال قنواته العديدة وأبرزها التعليم، وقد كان من المنطقي نتيجة لذلك أن تبدأ بعض شرائح الطبقة الوسطى في التخلي عن أخلاقها التي عرفت بها لأسباب عديدة، من هذه الأسباب أن الإنسان في حراكه الاجتماعي يستوعب توجهات مرنة فيما يتعلق بالقيم حسب ما ذكر عالم الاجتماع "سروكن"، فهو يتحرك عبر سياقات اجتماعية عديدة وفى كل سياق يترك قيماً سابقة ليتعامل بقيم السياق الجديد، هو إنسان فندقي Hotel Man حينما يحط ترحاله فإنه يتعامل بقيم السياق الذي حط فيه، لذلك فالقيم تتحول لديه من غايات يسعى إلى تحقيقها إلى وسائل تساعده في الانجاز وتحقيق التكيف[67].

وعلى الرغم من أن الطبقة الوسطى شكلت العمود الفقري لنهضة المجتمع في هذه الفترة، إلا إنها بدأت في التخلي نسبياً عن أخلاقها وقيمها المحددة للسلوك بالتوافق مع تحرك أفرادها المفاجئ في السلم الاجتماعي ويمكن تفسير ذلك من خلال الرؤية التنظيرية للنقد الاجتماعي والذي ترى أن كل طبقة في صعودها الاجتماعي من الممكن أن تتبنى ايديولوجيات وتوجهات راديكالية، فإذا بلغت غايتها وشغلت مراكزها فإنها تسعى للحفاظ عليها ومن ثم نجدها تتبنى قيما

محافظة. وفى ذلك يذهب "رايت ميلز" في مؤلفه الخيال السوسيولوجي إلى القول أن القيادات الطلابية في عقود تاريخية سابقة هم شاغلو مراكز السلطة والمناصب الجامعية الحالية في مرحلة تاريخية تالية. ويرجع ذلك إلى أن الحراك الاجتماعي يولد لدى الانسان قدرة على التخلي عن منظومة القيم التي لدية ليكتسب قيم جديدة تتلاءم مع الظروف أو السياقات الجديدة، وكلما اندفع الحراك الاجتماعي رأسياً وأفقياً، كلما كان ممكناً أن يتخلى المتحركون عن منظومة قيمهم واكتساب قيم وثقافة جديدة، الأمر الذي يضعف في النهاية لديهم بُعد الالتزام القيمي، ومن ثم تتولد لديهم حالة من المرونة القيمية تيسر لهم التكيف مع أي قيم ومع أي مبادئ[68]، وعلى الرغم من بدايات التحول النسبي في القيم الحاكمة للسلوك في هذه الفترة إلا أن التحول كان ضئيلاً مقارنتاً بما شهدته الفترات اللاحقة نظراً لأن مؤسسات بناء الثقافة كانت مازالت في عافيتها ولم تفقد السيطرة بعد على زمام التنشئة الاجتماعية، فكانت الأسرة هي محور عملية التربية والمدارس ودور العبادة والاعلام ودور الثقافة كانت مازالت تؤدي دورها في عملية التوجيه الأخلاقي والقيمي في عصر لم يكن يعرف بعد السماوات المفتوحة أو الانفتاح بشكل عام مثلما حدث في مراحل تاليه، فكانت بوصلة تحديد السلوك مازالت منضبطة بشكل كبير .

وما أن انتهت الحقبة الاشتراكية وما حملته معها من قيم والتي اهتزت أركانها بهزيمة 67 وانتهت فعلياً بوفاة الرئيس الموجه لها حتى طويت صفحات التجربة الاشتراكية والتي لعبت فيها الطبقة الوسطى دور البطولة والغريب أنها منذ تلك اللحظة لم تنظر هذه الطبقة بأسى إلى الماضي الاشتراكي، لم تذرف دمعاً حقيقياً عليها. وحينما قدم الرئيس الجديد وعوداً بالترف والرفاهية صفقت للعهد الجديد وسعت مهرولة تقدم ولاءها له.

وإن كان العطب قد بدأ يصيب ثقافة وأخلاق الطبقة الوسطى في هذه المرحلة فإن المناخ أصبح مواتياً أكثر مع بداية المرحلة الليبرالية في منتصف السبعينيات، فقد تغيرت أيديولوجية النظام السياسي وإن ظلت منفصلة عن ثقافة المجتمع. فقد حدث تحول من الاشتراكية إلى الليبرالية، التي كانت تعني في بعض مضامينها الانفتاح على الخارج بكثافة عالية، ارتباطاً بذلك تدفقت منظومات قيم عديدة إلى فضاء المجتمع. وقد ساعد على ذلك عوامل عديدة أهمها الانفتاح غير المحسوب على القوى العالمية، بحيث أدي ذلك إلى تدفق ثقافة الاستهلاك التي ازدهر وجودها بسبب حرمانات المرحلة الاشتراكية من ناحية، وعودة الطبقة العليا بمنظومتها القيمية الاستهلاكية والمتحررة نسبياً. وهي الظروف التي دفعت إلى ظهور رد فعل عنيف من قبل بعض الجماعات الدينية المتطرفة، في الوقت الذي عانت فيه مؤسسات التنشئة الثقافية مزيد من الضعف حتى عجزت تقريباً عن إعادة إنتاج الثقافة القومية، بحيث واجهت هذه الثقافة بدايات الانهيار نتيجة للصراع الذي دار على ساحة أخلاق الطبقة الوسطى بين العناصر الثقافية الوافدة بخاصة ثقافة الاستهلاك. مقابل التطرف ببعض مكونات الثقافة القومية وبخاصة المكونات الدينية والأخلاقية، الأمر الذي أدى إلى تمزيق نسيج الثقافة القومية، بحيث أصبحت أضعف من أن تتولى تنظيم التفاعل الاجتماعي في مختلف مجالات المجتمع[69].

وإذا كانت أخلاق المجتمع وقيمه تتمثل بالأساس في قيم وأخلاق الطبقة الوسطى بالأساس بوصفها تمثل العمود الفقري لجسد المجتمع فإن هذه الطبقة قد تأثرت في أخلاقها وقيمها بتغير المجتمع وايديولوجياته فإنه إذا كان النظام السياسي في الفترة 1952–1970 قد منح الطبقة الوسطى امتيازات كثيرة أفاد منها أبناء الطبقة الوسطى بالأساس، فإن سخاء الدولة الاشتراكية في عطائها لأبناء هذه الطبقة ولد لديهم عادة "الأخذ" دون "العطاء"، خاصة أنهم لم يربوا أيديولوجيا وفق القيم الاشتراكية. إضافة إلى ضعف قيمهم بسبب الحراك الاجتماعي المستمر من أسفل هذه الطبقة إلى أعلاها، بحيث أسس هذا الحراك المستمر لديهم عادة تغيير القيم وانتقاء القيم التي تساعد على الصعود الاجتماعي، بحيث أصبحت القيم لديهم ذات طبيعة ذرائعية أو أدائية، وقد كان ذلك مدخلاً لتبني هذه الشرائح من أبناء الطبقة الوسطى لمنظومة القيم الانتهازية. حيث الغاية تبرر الوسيلة، وحيث تبتدع القيم والمعاني التي تبرر السعي للحصول على المركز أو المكانة والمصلحة، التبرير يكون أولاً للذات ثم يتسع ليصبح تبريراً للآخرين. على هذا النحو اكتمل تشكل الثقافة والقيم الانتهازية التي سوف تحكم تفاعلات المرحلة من 1970 وما بعدها، وتوجه سلوكيات البشر في إطارها[70].

ويمكن القول أن الدولة اتخذت عدة إجراءات؛ كان من شأنها إحداث تغييرات في البنية الثقافية المحلية، فلعل من أخطر التطورات المرتبطة بسياسة الانفتاح، تلك المتعلقة بالآثار التي تركتها على النسق القيمي والتعليمي في المجتمع، وذلك نظراً لتنامي رأسمالية الانفتاح ونفوذها المتزايد في كافة مناحي الحياة، بجانب فقدان وتراجع السياسات والتوجهات المرتبطة بتحقيق العدالة الاجتماعية، وتدهور أوضاع الطبقة الدنيا والوسطى في المجتمع، التي من شأنها خلقت نوعاً من الانبهار بالنموذج الغربي من جانب، وأفضت إلى نتائج سلبية تجلَّت في النسق القيمي، من جانب آخر أثَّرت سلبياً على الثقافة الوطنية، كوجود قيم اللامبالاة والفردية والربحية الفردية، حتى ولو على حساب الأغلبية العظمى في المجتمع؛ مما أدى إلى تدهورت قيمة العمل المنتج[71].

ولعل التحول في منظومة قيم الطبقة الوسطى وأخلاقها خلال هذه الفترة قد أدى إلى تحولات كبيرة في أخلاق المجتمع، أضف إلى ذلك ثقافة الانفتاح وما حملته من تغيرات في ممارسات الأفراد وأخلاقهم، وانعكس كل ذلك على ملامح الشخصية المصرية خلال هذه الفترة من خلال تبنيها سمات لم تكن أصيلة فيها وأصبحت أقرب شبها من سمات الشخصية الفهلوية إلى تحدث عنها حامد عمار في مرحلة سابقة والتي من سماتها إيثار العمل الفردي على العمل الجماعي والرغبة في الوصول إلى الهدف بأقصر الطرق[72]، اضف إلى ذلك بداية ضعف الاسرة في القيام بدورها في عملية التنشئة وبداية اهتزاز دور المدرسة في العملية التعليمية وضعف مستوى المخرجات وبداية انتشار وسائل الاعلام في ظل الانفتاح، فمؤسسات كمؤسسات السينما والإنتاج المسرحي هدفت قبل السبعينات إلى تحقيق تنمية ونهضة فكرية وفنية تغير دورها خلال فترات الانفتاح، حيث اتجهت للربح، وسيطرت عليها النزعات التجارية، بالتالي سيطر عليها الإنتاج الهابط[73]. والذي انعكس على تغيير الذوق العالم وبث قيم جديده خاصة القيم السلبية كاللامبالاة، والسعي وراء المال، وغيرها من القيم؛ فأصبحت مؤشرات الثراء بصرف النظر عن مصدره هي المحدد الأساسي للمكانة الاجتماعية، كل ذلك كان له دور فاعل في تغير الكثير من القيم وأخلاق المجتمع.

أما عن علاقة السلطة بالمثقفين خلال هذه الفترة قد سعى النظام السياسي في السبعينات والثمانينات لإقامة تحالفات وتوازنات على المستوى الداخلي ليضمن البقاء والاستمرار وكسب الشرعية[74]، وخلال فترة السبعينات بصفة خاصة ظهر على الساحة نوعان مختلفان من المثقف، حيث ظهر المثقف المعارض، والذي صُدِّم بما اتخذته الدولة من إجراءات والذي حاربته الدولة بالعنف وأحياناً السجن، في حين كان المثقف المتواطئ هو النوع الآخر للمثقف خلال تلك الفترة، والذي أكد قيم التبعية وانحاز لإجراءات الدولة[75] ، أما عن الفئة التي عارضت النظام فهم من كانوا من قبل آمنوا بالتجربة الناصرية وعاشوا أحلامها معها واستفادوا من خلال الارتقاء في السلم الاجتماعي خصوصاً اللذين أتوا من الطبقة الدنيا، ولم تكن بالتالي سياسة الحقبة الليبرالية تحلو لهم بما تحمله من انفتاح وتصالح مع الغرب وإسرائيل وهم من ازداد غضب السادات تجاههم عام 79 والذي وصل لحد الاعتقال للكثير منهم، أما عن الفئة الأخرى فهم من لاذ لهم الفكر الجديد بما يحمله وتقربوا من السلطة وكثيراً ما استفادوا منها، وبذلك تكون العلاقة بين المثقف والسلطة خلال هذه الحقبة لما تكن علاقة سوية بقدر ما حملت كثيراً من الاختلاف وفقد معها المثقفين دورهم في بناء ثقافة المجتمع وكذلك التأثير في منظومة القيم التي بدأت تنحدر في حالة من الفوضى القيمية .

ومع انهيار أخلاق الطبقة الوسطى التي تضررت كثيراً بفعل سياسة الانفتاح وفقدت كل الامتيازات التي قدمت لها في الحقبة السابقة بدأ العطب يدب في اخلاقها فانتشرت حالة "الأنومي" أو انعدام المعايير الأخلاقية الموجهة لسلوك البشر في مختلف المجالات، واذا كانت الأنومي تعني أن المجتمع يعاني حالة من الفراغ القيمي والأخلاقي، فإن هذا الوضع يسر تدفق ثقافة العولمة التي يسرت انتقالها ثورة الاتصالات والمعلومات بحيث تدفقت عبر هذه القنوات قيم ومعان استهدفت فئات اجتماعية بعينها، المرأة باعتبارها العنصر القاعدي في الأسرة، فعملت على شق عصا الاسرة من خلالها، بالتأكيد على حقوق الانسان والمرأة، كحق أريد به باطل بحيث أدى ذلك إلى وقوع خلل في البنية الثقافية للأسرة، وجدنا بعض تجلياتها في ارتفاع معدل الطلاق وانهيار الأسرة في المجتمع، كما استهدفت ثقافة العولمة شريحة الشباب بثقافتها الاستهلاكية أحياناً وبثقافة منحرفة أحياناً أخرى. إضافة إلى إضعاف ارتباطهم بالمجتمع، فانتشرت بينهم ثقافة التمرد التي

تجلت من خلال مظاهر عديدة ابتداء من تبنيهم لثقافة التطرف إلى اتباعهم حالة من التدين الشكلي، إلى الانخراط في تعاطي المخدرات والسقوط أسرى سلوكيات الانحراف الأخلاقي[76].

ومع انتهاء حقبة السبعينات كانت عجلة الانحدار في منظومة القيم والثقافة قد بدأت في الحراك لأسفل ولم تقدر مؤسسات بناء الثقافة في المجتمع على ايقافها، وقد ساعدت عامل كثيرة على ذلك فقد استمر انحدار مستوى التعليم فلم تعد المؤسسات التعليمية تقوم بدورها في إعادة بناء الثقافة خاصة مع ضعف مستوى المخرجات التعليمية وفقدان التعليم دوره كمحدد للمكانة الاجتماعية أو الارتقاء في السلم الاجتماعي، خاصة مع زيادة أعداد المتعطلين من خريجي الجامعات، زيادة ما أصاب نظام التعليم من العطب حيث انهارت مكانة المعلم وأصبح يعاني المشاق ليسد رمق حياته فلجأ إلى الدروس الخصوصية التي بدورها أرهقت كاهل الأسر، وانتشار العديد من الظواهر السلبية من انتشار العنف في المدارس والتسرب من التعليم وانتشار الغش في الامتحانات وعدم التطوير في المناهج ونظام التعليم بما يتناسب مع سوق العمل، ومع التغيرات المجتمعية المتلاحقة، أضف إلى ذلك الفساد الذي لحق بالجامعات كل ذلك كان له أثره على دور المؤسسات التعليمية في القيام بدورها في إعادة إنتاج الثقافة .

أما عن مؤسسات بناء الثقافة التي تم تأسيسها في أعقاب ثورة يوليو 1952 فقد أصبحت خارج نطاق الخدمة مع مرور الأيام، فلم تعد لدور الثقافة والمسرح والاوبرا وغيرها أي دور في الحراك الثقافي وانفصلت عن الواقع المعاش.

أما العامل الأكبر والذي كان له الدور الأساسي في ما وصلت إليه ثقافة المجتمع ومنظومة القيم من اختلال فقد تمثل في الإعلام الذي لعب دوراً أساسياً في تقويض أسس الأخلاق في المجتمع، حيث بدأ الاعلام ينشر منظومات قيم تتدفق أحيانا من النخبة الانتهازية التي تنتمي بعض عناصرها للطبقة الوسطى، والتي آثرت التعلق بأستار النظام السياسي والطبقة العليا، فلعبت دوراً محورياً في نشر القيم الانتهازية والفساد في المجتمع، يضاف إلى ذلك القيم التي تضمنت في الأعمال الفنية، كالأعمال الدرامية – المسلسلات والأفلام – وحتى الأغاني التي تستنفر الغرائز والمعاني الهابطة، بحيث لعب الإعلام دوراً محورياً في هذه المرحلة باتجاه الهبوط بالأخلاق العامة والذوق العام، يضاف إلى ذلك تسريب بعض المعاني التي تتناقض مع مكونات الهوية، والتي تعمل على تزييف الوعي، خاصة فيما يتعلق بالقضايا المصيرية والقومية والوطنية، وقد أدى تملك بعض رجال الأعمال لعديد من الصحف والقنوات التليفزيونية إلى تأكيد قيام الإعلام بدوره في نشر توجهاتهم، ونتيجة لذلك برزت في الفضاء الأخلاقي للمجتمع مجموعة من الظواهر التي تشير إلى انهيار ثقافة المجتمع ومنظوماته القيمية والأخلاقية[77].

وتشير أول هذه الظواهر إلى انهيار الاتفاق العام حول منظومة القيم الأساسية، التي تلعب دوراً محورياً في تحديد الصواب والخطأ، ويؤدي وجودها المتماثل عند البشر إلى تأكيد تماسكهم ببعضهم البعض وتشكيلها لضمائرهم الفردية، بحيث نجد أن البشر يتصرفون في مختلف مواقف الحياة الاجتماعية وفي مجالاتها المتنوعة وفق هذه المنظومة القيمية التي تشكل أبرز مضامين عقدهم الاجتماعي بحيث يصبح الانحراف عنها سبباً للإدانة الاجتماعية الواضحة، وقد أدى انهيار هذه المعاني المشتركة، إلى بروز ظاهرة عشوائية السلوك الإنساني المصري، إبتداء من فوضى الحركة في الشارع المصري، إلى التفاعل العنيف في إطاره وبعده عن السلامية، إلى جانب التحرش الصريح في الشارع، دون وجود مرجعية أخلاقية جماعية رادعة وهو ما يعنى أن غياب الاتفاق القيمي ساعد على تدفق حالة من الفوضى في الشارع المصري، وتتمثل الظاهرة الثانية في سقوط الاعتدال في التدين المصري، وهو السقوط الذي نجد له مظاهره الكثيرة، أولها غياب الاعتدال عن مصادر الخطاب الديني، حيث تتدفق في الإعلام ومن ساحات دور العبادة خطابات دينية متعاندة، بعضها متشدد حتى الخروج عن سماحة الدين واعتداليته، في مقابل البعض الآخر الذي تساهل بالدين حتى حدود التفريط في معانيه ومضامينه، وبين الموقفين يوجد متصل من الخطابات الدينية المتنوعة، التي أشاعت حالة من الفوضى بدلاً من الاقتراب بنا في ساحة اليقين، وقد نتج عن سقوط الاعتدال والسلامية الدينية ظواهر كثيرة، أبرزها التطرف الديني حتى العنف والاعتداء بما يناقض مضامين الدين، كذلك الفتنة الدينية التي أسست منطقة من الجفوة بين أبناء الوطن الواحد، يضاف إلى ذلك شيع نوع من التدين الشكلي، حيث شكليات التدين وطقوسه على حساب المعاني المضامين التي

يمكن أن تشكل موجهات أخلاقية لسلوك البشر وتفعيل المجتمع وانتهاء بالخلط الواضح بين الدين والسياسة وهي الساحة التي تُضيع الدين والسياسة معاً[78].

أما عن حال الأسرة المصرية فيمكن القول أنه كلما كان التغير الاجتماعي عنيفاً وسريعاً كلما كان الميل نحو التفكك الأسري والمشاكل الاجتماعية أشد قسوة[79]، ومع كل هذه التغيرات التي طرأت على بنية المجتمع كانت الأسرة هي الجدار الذي رسمت عليه عوامل التغير تغيراتها حتى أفقدتها هويتها وافقدتها دورها في غرس القيم من خلال التنشئة الاجتماعية في ظل تدخل فواعل جديدة في عملية التنشئة والتي كان أخطرها هو ثورة الاتصالات التي حملتها العولمة وما تضمنته من انفتاح على العالم، فلقد بدأت الاسرة تفقد دورها في التنشئة مع الفقدان التدريجي للسلطة الأبوية داخل الأسرة والتي بدلاً من أن يكون ذلك عاملاً في انطلاق حريات الأفراد وانطلاق طاقاتهم وأيضاً شعورهم بحقوقهم إلا أن ذلك الاضمحلال للسلطة الأبوية لم يتوافق مع صعود نظام القيم الاجتماعي، بل مع انهياره، الأمر الذي عرض السلطة الأبوية المتقهقرة والثقافة التقليدية السائدة في امتدادها بحالة من الاستباحة والتسيب القيمية تجعل الفرد أعزل من أيه دفاعات بل مصاباً بمرض فقدان المناعة القيمية المكتسبة[80]، ولقد كان هذا بسبب انشغال الأب في دوامة الحياة ليسد رمق أسرته من خلال العمل على عدة فترات يومياً، وكذلك الضغوط التي تعايشها الأسر خلال صراعها من أجل البقاء، بحيث أصبحت الأسرة بفعل هذه الظروف الداخلية والخارجية عاجزة عن التنشئة وفق منظومات قيم الثقافة، كما هي عاجزة عن إنتاج وإعادة إنتاج الثقافة ومنظومة القيم، وهي الحالة التي تعد سبباً ونتيجة لتهتك النسيج الأسري.

ويرجع تهتك النسيج الأسري إلى أن الأسرة مع بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين – بخاصة أسر الطبقة الوسطى – وقعت أسيرة لحصار الثقافة الاستهلاكية إضافة إلى تأثرها بالانهيار الأخلاقي الذي أصاب المجتمع والظروف الاقتصادية التي فرضت عليها، حيث كان من مؤشرات ذلك التهتك في النسيج الأسري انتشار ظاهرة القتل على ساحة الحياة الأسرية في السنوات الأخيرة، حيث نجد أن 70% من حوادث القتل وقعت على الساحة الأسرية، في هذا الاطار ارتكب الآباء نحو 18 % من قتل بناتهم، في مقابل 70% من حوادث قتل الزوجات قام بها الأزواج، ونسبة 3% من الأبناء الذين قتلوا أمهاتهم، ومع سطوة تأثير العولمة أضيفت إلى العوامل السابقة اختراق الثقافة الغربية المتعلقة بالأسرة لساحة حياتنا الأسرية، تارة بفعل الإعلام وتارة أخرى بفعل دعاوى تمكين المرأة، حيث تفجرت سلوكيات عنف عديدة على ساحة الحياة الأسرية، أبرز مظاهرها العنف الموجه ضد المرأة، حيث بلغ عدد حوادث العنف ضد المرأة عام 2009 نحو 276 حادثة، راح ضحيتها نحو 125 قتيلة، 54 مصابة، 57 مغتصبة، 21 منتحرة ، وعشرة مختطفات، بالإضافة إلى ذلك عانت الأسرة ارتفاع معدلات الطلاق، التي بلغت حالة طلاق كل ست دقائق، كما وجدت نحو240 حكم طلاق يصدر كل يوم من المحاكم، ونحو 88 ألف حالة طلاق كل عام، وأن نسبة الطلاق ارتفعت إلى 30.1% بين الذكور في الفئة العمرية 18 – 19، مقابل 53.6% للإناث، والنسبة الأكبر من الطلاق تخص المتزوجين حديثاً، حيث بلغت النسبة 34% من المتزوجين في عامهم الأول ،و نحو 21.5% من المتزوجين في عامهم الثاني . وأن تكاليف ظاهرة الطلاق في مصر فيما قبل الثورة ارتفعت إلى نحو 51 مليار جنيه سنوياً، تتحمل الدولة منها ثمانية مليارات تقريباً، وتؤكد مؤشراته حالة خطورته بسبب انهيار الأسرة كأبرز مؤسسة للتنشئة الاجتماعية والثقافية، وبسبب الصعوبات التي واجهها المجتمع وأحست بها الطبقة الوسطى بدجة أعلى، وقع نوع من التحلل أو الوهن الأخلاقي الذي كان له انعكاسه في وقوع حالة الانهيار يمكن رصدها من خلال مؤشرات عديدة، أبرزها ظاهرة التحرش الجنسي غير المكترث في الشارع المصري، سواء من جانب فاعليه أم من جانب مشاهديه غير المبالين، الأمر الذي أفقد الشارع أمانه وأخلاقه، كأنما الحياة أصبحت في غابة، وتأكيداً لذلك أن عدد النساء اللاتي تم التحرش بهن في الشارع بلغ عام 2009 نحو 83% من المصريات،

ونحو 98% من النساء الأجانب، كما بلغت حالات التحرش بالأطفال نحو 277 حالة، 35% منها صدر من أقارب الطفل، ونحو 175 حالة قتل بعد الاعتداء الجنسي عليهم ، ويرتبط الحديث بهذا السلوك غير السوي بالحديث عن تعاطي المخدرات التي تؤسس السياق الذي يغيب فيه العقل لتتضاعف المتعة، يوكد ذلك ارتفاع معدلات تعاطي المخدرات في الفترة الأخيرة، بحسب تقرير المخدرات العالمي الصادر عن الأمم المتحدة نجد أن 10% من السكان في مصر في سن الخامسة عشرة فما فوقها يتعاطون مخدرات، وأن نسبة 10% آخرين منهم أقروا بتعاطي المخدرات في يوم من الأيام، وان 2.2% من طلاب الجامعات يتعاطون مخدرات حالياً[81]. ويتسق مع ذلك تأكيد دراسة أخرى أن 34% من سكان المناطق العشوائية يتعاطون المخدرات[82]، وقد بلغ الانحراف ذروته حينما تضافرت مع ممارسة بعض نواب الشعب السياسة انشطتهم في الاتجار بالمخدرات، وهي الظاهرة التي نوقشت في المجال العام في ظل ما عرف "بنواب المخدرات".

وبذلك يمكن القول أن حالة البنية القيمية والثقافية للمجتمع قد أصابها الترهل والتشرذم، وفقد المجتمع بوصلته الأخلاقية الموجهة، في ظل عدم قدرة الدولة على ضبط هذه البوصلة المحددة للسلوك، ومع حالة الفقر وانعدام القيم وترهل الثقافة أصبح المجتمع يعيش في حالة فوضى قيمية ولم يعد هناك معايير لضبط السلوكيات مما كان له أثرة البالغ على ملامح الشخصية المصرية، وإن كانت الشخصية هي نتاج للبناء الاجتماعي خاصة الثقافي منه بما يحمله فكيف لنا أن نتصور ملامح الشخصية في ظل بنية ثقافية أصابها الانهيار، كل ذلك كان ينذر أن الأمور قد بلغت منتهاها وأن هناك شيء لابد أن يحدث ليعيد الأمور إلى مجاريها الطبيعية، فجاءت ثورة 25 يناير والتي لم تكن ثورة على النظام السياسي، بقدر ما كانت ثورة على نظام القيم السائدة، ثورة على الفساد وقيمه وأدواته ورموزه والثقافة التي سيدها[83]، فقد كان كل ذلك أحد الجذور الأساسية إلى نبتت منها ثورة 25 يناير محملة بالآمال في بناء غد أفضل يعيد بوصلة القيم والخلاق إلى وضعها الصحيح.

رابعاً: الاستبعاد والتهميش الاجتماعي

عندما نتساءل عن وجه الخلل الذي يؤدي إلى الاستبعاد الاجتماعي، فقد ننتهي إلى أنه يعتمد من جوانب معينة على طبيعة المجتمع الذي يوجد فيه [84]، ولو تأملنا طبيعة الدولة المصرية في علاقته بالاستبعاد والتهميش الاجتماعي فإننا نجد أنها مرت بأربعة مراحل في حركة دائرة انتهت إلى حيث كانت بدايتها.

وتتمثل المرحلة الأول في مرحلة ما قبل ثورة يوليو 52، والتي لم يكن من المبالغة أن يصف "عبدالناصر" المجتمع في إطارة انه كان مجتمع "النصف في المائة" وكان يقصد بذلك أن النسبة التي تضع يدها على ثروة مصر وتملك النفوذ السياسي فيها لم تكن تزيد على نسبة ضئيلة للغاية لا تتجاوز النصف في المائة، وقد يكون في التعبير بعض المبالغة، ولكن الفكرة الجوهرية صحيحة، بل والنسبة المذكورة لا تبعد كثيراً عن الحقيقة [85]، فقد كان المجتمع المصري قبل الثورة تسيطر عليه النخبة الحاكمة ومن تبعهم من الباشوات وأصحاب الألقاب الرفيعة وغيرهم من الاقطاعيين، وتحظى هذه الفئة القليلة بكل ثروات المجتمع وقدراته وتتمتع بكل سبل الحياة ورفاهيتها ولها جميع الحقوق، وعند نهاية حد هذه الفئة نجد هوة سحيقة يأتي بعدها عامة الشعب والذي سقط غالبيته في دائرة التهميش والاستبعاد، فليس لهم حقوق إلا حق الحياة وفقاً لما يراه أصحاب الفئة الأولى، فلا تعليم ولا رعاية ولا امتلاك للأراضي الزراعية ولا مشاركة في المجتمع، ولا سبيل لديهم للارتقاء في السلم الاجتماعي وعبور هذه الهوة السحيقة، وبذلك عاش غالبية الشعب المصري في دائرة الظل بعيداً منطوياً يكافح من أجل البقاء، على الرغم من غنى الدولة في ذلك الوقت وزيادة مواردها وثرواتها حتى كانت تعد من القوى الاقتصادية في العالم، وهنا لابد أن نفرق بين غنى الدولة وغنى المجتمع، فالدولة غنية كحكومة ونظام سياسي لكن الشعب لا يجد قوت يومه، فالغالبية العظمى من الشعب لم ينالها إلا العمل والعناء ليتمتع الاقطاعيين والصفوة

الحاكمة بثمرة عنائهم تلك كانت المرحلة الأولى في علاقة الدولة بالتهميش الاجتماعي للشعب، والتي انتهت بثورة يوليو 1952، حيث بدأت مرحلة جديدة .

أما المرحلة الثانية فقد كانت خلال الفترة من (1952 – 1970)، فقد كانت نقطة تحول كبيرة في بنية المجتمع المصري بقيام ثورة يوليو 52، حيث أعيد ترتيب خريطة البنية الاجتماعية على أسس جديدة، حيث تميزت هذه الفترة ببداية تقوية سلطة الدولة ونشوء ما يسمى ببرجوازية الدولة التي بدأت ترث وتحلل محل البرجوازية والاحتكارات الأجنبية غداة عمليات التمصير[86] والتأميم في مختلف المجالات، وفتحت مجالات واسعة لتغيير واقع المهمشين والمستبعدين من خلال مشاركتهم في بناء المجتمع من خلال المشاريع القومية والصناعية والإنتاجية التي ازدهرت خلال هذه الفترة برعاية من الدولة، كما فتح المجال للصعود الاجتماعي للطبقة الوسطة وزوال الهوة السحيقة التي كانت تفصل المجتمع إلى طبقتين من خلال الحد من سيطرة الطبقة العليا على أدوات الإنتاج وتمكين أبناء الطبقة الدنيا من الصعود من خلال ازدهار التعلم وتملك الأراضي الزراعية التي تم تأميمها من الاقطاعيين وكذلك من خلال المشاريع القومية للاستصلاح الزراعي، ومن خلال مجالات العمل التي خلقت من خلال المصانع والمشاريع القومية، وكل ذلك يؤشر إلى تقلص مساحة الاستبعاد والتهميش الاجتماعي، وإعطاء فرصة المشاركة في بناء المجتمع، وهنا تقلصت مساحة التهميش واتسعت مساحة الطبقة الوسطى واعطي الفرصة لأبنائها – الذين كانوا سابقاً في دائرة التهميش – في اللحاق بفرص الارتقاء في السلم الاجتماعي من خلال تقلد الوظائف التي كانت محرمة عيهم سابقاً، ويمكن ملاحظة أن أعداد كبيرة من كبار رجال الدولة في المجال السياسي والقضائي وأصحاب المناصب خلال الفترات اللاحقة انما تمكنوا من دخول مجالاتهم خلال هذه الفترة وهنا يذهب " رايت ميلز " في مؤلفه الخيال السوسيولوجي إلى القول أن القيادات الطلابية في عقود تاريخية سابقة هم شاغلوا مراكز السلطة والمناصب الحالية في مرحلة تاريخية تالية[87]، ولقد كان هذا فعلياً حيث نجد أن كبار رجال الدولة في الحقب الزمنية التالية على الثورة هم من استطاعوا أن يلتحقوا ببداية عملهم فيها في حقبة ما بعد الثورة .

كما أن الدولة أولت اهتماماً بفئات كانت مهمشة ومهملة لفترات طويله، فلقد أتيحت فرص لحصول المرأة على قسط وافي من التعليم والالتحاق بسوق العمل والمشاركة الاجتماعية، وكذلك فئة الشباب التي أتيح لها فرص العمل والالتحاق بقاطرة الانتاج وكما أن الدولة عملت على إقامة مشاريعها في مختلف ربوع مصر وفي ذلك دمج لقطاعات كبيره كانت مهملة وأهمها صعيد مصر الذي شهد حركة حراك من خلال إقامة عدة مصانع ومشاريع في اطارة فخرج من دائرة التهميش والاستبعاد، كمان أن اتحاد الشعب المصري خلف زعيمه الذي أحبه كان له دور كبير لخلق طاقات العمل لدى مختلف الفئات مما عمل على تضييق مساحة التهميش والاستبعاد الاجتماعي وشعر المواطن حينها أنه في قلب الدولة وتحت بصرها وأنه أولى اهتماماتها فأعطى لها الانتماء والولاء وظهرت إيجابيات الشخصية المصرية في أبهى صورها، وإن كانت لحظة يونيه 67 كانت بداية انشغال الدولة عن المواطن في همومها بعد النكسة إلا أن الوضع ظل إيجابياً حتى عام 1970 بنهاية الحقبة الناصرية لتبدأ بعدها مرحلة جديدة .

وهنا تبدأ المرحلة الثالثة (1970 – 1980) وإن كانت هذه المرحلة قد بدأت فعلياً بعد انتصار أكتوبر والذي اكسب النظام السياسي الجديد شرعيته الحقيقة لدى الجماهير، وبعد الانتهاء فعلياً من تحقيق الحلم القومي وهو تحرير الأرض المحتلة في 67، وبذلك يمكن القول أن ما يميز عصر السادات عما قبله لم يبدأ باعتلاء السادات الحكم في 1970، بل بتدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي في 1974 [88]، ومن هنا بدأت تتشكل ملامح العهد الجديد والذي يختلف تماماً عن سابقه، إن السياسة الجديدة التي انقلب بها السادات على النظام الناصري تحمل أهدافاً محددة تفصح عنها مجموعة القوانين والإجراءات التي تهدف إلى تدعيم نظام رأس مالي فردي حر، في ظل مناخ مهيئ لكي يلعب الاستثمار

الخاص دوراً مميزاً[89]، فلقد تم استدعاء الطبقة العليا مرة أخرى للمشاركة في عملية التحديث، حيث أصدر النظام السياسي ترسانة من القوانين التي أمنت وجود وممتلكات هذه الطبقة إضافة إلى استرداد بعض الامتيازات التي سحبت منها في المرحلة الاشتراكية السابقة[90].

كما أن سياسة الانفتاح كانت انعكاساً للسياسة الخارجية التي تبناها النظام الحاكم في ذلك الوقت، حيث كان السادات أكثر ميلاً إلى الولايات المتحدة الامريكية وتم مبادلة المبدأ الاشتراكي إلى الانتهازية الرأسمالية، وظهور مكثف للطبقة الوسطى الغنية "الشريحة العليا من الطبقة الوسطى" بالإضافة إلى طبقة الأغنياء الجدد الذين ظهروا بفضل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي كان يعتقد أنها أساس الانتعاش الاقتصادي في ذلك الوقت[91] وتحالف هؤلاء مع الذين تم استدعائهم من رأسماليين ما قبل الثورة، فلقد تم التحالف بين كل من الرأسمالية القديمة رأسمالية ما قبل الثورة، مع قيادات رأسمالية الدولة ورجال السياسة والجيش، وبعد أن تحقق لهذه الفئات أقصى ما يمكنها الحصول عليه في ظل الاطار الاقتصادي – الاجتماعي بدأت تضغط جهراً للتحول بشكل سافر إلى رأسمالية المشروع الخاص الاجتماعي، والدعوة للانفتاح، ولقد تفاعلت جزئية التحول وبيروقراطية معاً، وأدى تفاعلهما إلى خلق مجموعة من القوى الاقتصادية – الاجتماعية هي الظهير الأساسي للاتجاه الحالي للانفتاح في مصر[92].

وعلى الرغم من أن المجتمع كله قد أصابه حالة من الهرج في محاولة للصعود والتعايش مع سياسة الانفتاح والاستفادة منها وتحقيق أكبر قدر من المكاسب التي تضمن اللحاق بركب الطبقة العليا والشريحة الرأسمالية إلا أن الغالبية لم تتمكن من تحقيق ذلك وذهدت عن مقصدها من خلال الانشغال بثقافة الاستهلاك الترفي وإذا بحقبة السبعينيات تنتهي وقد ربح من رح وخسر من خسر، وعلى الرغم مما يبدو أن مساحة الطبة الوسطى قد اتسعت بشكل كبير إلا أن هذا الاتساع ذاد عن حده إلى أن بدأت عملية الانفصال في الوسط فبدأ المجتمع ينفصل مرة أخري إلى منطقتين، منطقة اللذين نجحوا في الاستفادة من المرحلة وسياساتها وهم شكلوا فيما بعد القوة الرأسمالية والنخبة الجديدة التي دخلت مرحلة الثمانينيات وما بعدها متصدرة المشهد السياسي والاقتصادي، ومنطقة اللذين لم يستطيعوا اللحاق بالركب وهم من بدءوا في السقوط مرة أخري في دائرة الظل فيما بعد لتأتى عليهم ظروف أشد قسوة لتسقط بهم إلى أسفل مرة أخري بعيداً عن سمع الدولة وبصرها.

وفي ظل هذه المرحلة وما حملته بدأت يد الدولة ترتخي قليلاً في سيطرتها وتنشغل بإصلاح ما أصاب البنية الاقتصادية والسياسية بعد الحرب، وهنا بدأت تنشغل عن فئة كبيرة كانت تحت سمع وبصر الدولة في المرحلة السابقة، لتبدأ من جديد مرحلة جديدة من التهميش والاستبعاد لقطاع كبير من المجتمع لتأتى المرحلة الرابعة لتعمق هذه القطيعة وتزيد مساحة التهميش والاستبعاد الاجتماعي.

أما عن المرحلة الرابعة والتي بدأت ببداية حقبة الثمانينيات واستمرت حتى تفجرت ثورة 2011، فقد شهدت هذه الفترة الاستمرار في رحلة السقوط في مختلف المجالات، وإن كان المجتمع خلال حقبة الثمانينيات أكثر استقراراً إلا أن هذه الاستقرار لم يكن في صالح فئات الطبقة الوسطى والدنيا إذ أنهم ثبتوا على ما كانوا عليه في ظل تحرك المجتمع من حولهم إلى الأمام، ومع الوقت بدأ وكأن المساحة بدأت تتسع بين من دخلوا في غمار الطبقة العليا وبين من ظلوا في أماكنهم حتى أصبح المجتمع وكأنه انقسم إلى مجتمعين أو عالمين، عالم يجنى ثماراً يانعة وينمح أبنائه الفرص الوظيفية والسياسية، وعالم من "الآخرين" الذين يرذخون تحت وطأة الحرمان والشعور الدائم بالظلم[93] . الأمر الذي خلق إحساساً عاماً بالحرمات من العدل والحرمان من الحياة، مما أدى إلى اتساع مساحة التهميش والحرمان لفئات كبيرة في المجتمع.

ومع حقبة التسعينات والحقبة الأولى من القرن العشرين بدأت الأحوال تزداد سوءاً، حيث توقفت الدولة عن تعيين الخريجين مع عدم سيطرتها على القطاع الخاص حتى يعطى العاملين به حقوقهم فارتفعت معدلات البطالة بين الشباب، وعجزت الدولة عن القيام بدورها في تطوير الخدمات الأساسية للمواطنين من خدمات التعليم والعلاج والسكن في ظل دعمها الكامل واهتمامها بإقامة أرقى المناطق ليتنعم بها أصحاب رؤوس الأموال، في ظل جمجمة الدولة طوال الوقت باهتمامها بمحدودي الدخل مما زاد من حجم الاحتقان الاجتماعي، فلقد اتسعت مساحة المهمشين في المجتمع .

ولقد تجسد نمط الاستبعاد الشديد في كيفية عيش السكان في عالمهم الخاص يعانون الحرمان المتعدد والدائم، والانفصال عن أشكال الاندماج الاجتماعي، وفي وضع يكرسه التدهور الثقافي والاجتماعي للأحياء التي يسكنوها، حيث تدفعهم الحاجة الملحة إلى انشاء المناطق والاحياء العشوائية، و التي تعرف باسم حزام الفقر، وأصبحت مجتمعاً موازياً للمدن وظهرت في مختلف محافظات الجمهورية بنسب متفاوتة، وفي ظلها يعاني الأفراد الحرمان الشديد والازدحام الشديد والظروف الصحية الغير ملائمة، وضعف الروابط الاجتماعية وتزداد الضغوط الاجتماعية، وعدم توافر المياه النقية والصرف الصحي والكهرباء وتنتشر الأمراض وتلوث البيئة[94]، ما يدل على التدهور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والمادي للأحياء العشوائية، وكأنها معزولة عن كل النظم الرسمية وغير الرسمية، وفي حالة انفصال حاد عن المجتمع . والواقع أن هذه النمط الشديد الاستبعاد الاجتماعي والذي يلقى الضوء على مستوى العزل الاجتماعي المحلي وعدم المشاركة ونقص التعاون وانتشار الاتجاهات السلبية وعمليات التشويه، ونقص الثقة، ويأتي نتيجة للبنية منخفضة الجودة، فضلاً عن محدودية الخدمات الصحية والمدارس والإسكان. تمثل العشوائيات كمجتمعات مستبعدة مواقع تعاني بيئة اجتماعية فقيرة وفرص تقدم أقل، ما يدل على ظهور الاستبعاد الاجتماعي على مستوى الجماعات والجيرة وعالم الحياة اليومية[95]، كما يوجد الاستبعاد الاجتماعي البنائي والمجتمعي، بمعنى تراجع الانتماء وزيادة مؤشرات الانقسام الاجتماعي والتشرذم والأنومي والعداوة والمحسوبية مع نقص الثقة في المؤسسات والسلطة، وضعف الإحساس بالمواطنة والهوية والقومية ... الخ، وذلك ما أكدت عليه دراسة الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين[96].

وإن كان ذلك هو حالة من التهميش لبعض المناطق داخل المحافظات، فالأغرب من ذلك هو تهميش واستبعاد قطاعات كبير من محافظات كاملة ويعد الصعيد أصدق مثال على ذلك، فقد ظل الصعيد مهمشاً طوال هذه الفترة الزمنية محروماً من الخدمات فلقد تشكل الصعيد في ذاكرة السلطة المركزية على أنه ذلك المستعصي دائماً حيث كثيراً ما كانت العلاقة متوترة بينه وبين السلطة المركزية ولذلك فان السلطة المركزية اعتبرت الصعيد إقليماً للتمرد والعصيان مما أدى إلى أنها أسقطته من مخيلتها ومن اهتمامها، وفي مقابل ذلك استغنى الصعيد عن السلطة المركزية واعتبرها كياناً خارجاً عليها بل وأيضا في بعض الأحيان اعتبرها كياناً معادياً، فلم يحاول الصعيد بأي طريقة أن يدخل ضمن اهتمام السلطة بل تصورها على أنها لا يأتي منها إلا كل قمع وقهر، فاستغنى عنها وأسقطها من حساباته فكانت الأحكام العرفية والقبلية هي الحكم بين الناس وكانت العائلة أو القبيلة هي مصدر الحماية وبذلك ارتضى الصعيد بعزلته وبعده عن السلطة المركزية[97]، وبذلك ظل الصعيد مهمشاً ومستبعداً عن اهتمام الدولة يرضخ تحت طائلة الحرمات والقهر قهر الظروف البيئية وقهر الحرمان والفقر وقهر استبعاد وتهميش الدولة .

أما عن الاستبعاد الاجتماعي على مستوى الفرد، فإن الحرمان يفصح عن نفسه من خلال النشأة في اسرة مضطربة تعاني مشاكل متعددة، وتنفصل عن النشاطات المجتمعية، ولا يتوافر لها فرص المشاركة في الحياة الاجتماعية العادية، إذ تعد مشكلة أطفال الشوارع من أبرز المشكلات في الآونة الأخيرة[98] التي سبقت الثورة، والتي ترجع بالأساس إلى الأوضاع التي تعيشها الأسرة المصرية وربما كانت الأسرة هي السبب المباشر في دفع الأطفال للشارع نتيجة للعجز عن اعالة الأبناء في ظل ما تعانيه من ظروف اقتصادية متدنية، فتضطرهم ظروف الفقر إلى الدفع بأبنائهم للعمل من أجل المساعدة في توفير نفقات المعيشة، حيث تعتمد هذه الأسر وخاصة التي فقدت عائلها الاقتصادي بالطلاق أو الوفاة أو العجز أو المرض على دخول الأبناء، فقد أكدت نتائج استقصاء أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر أن نسبة الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض ممن دفعوا أبناءهم إلى الشارع بغرض العمل والتكسب لإعالة الأسرة، بلغت 51,3% في الحضر، و75% في الريف[99] ولقد كان بالأساس حقاً على الدولة إعالة هذه الفئات ولكنها اسقطتهم من مخيلتها وتغاضت عن قضاياهم ليواجهوا قضاياهم بأنفسهم .

أضف إلى ذلك تهميش الشباب واستبعادهم من المشاركة الحقيقية في بناء المجتمع من خلال هدر قدراتهم وتعرضهم لأنواع مختلفة من القهر والظلم الاجتماعي، فلم تعد الكفاءة أو المستوى العليمي شرط للالتحاق بالوظائف وخاصة المرموق منها، فانعدمت العدالة الاجتماعية، فلا عجب أن يقوم " عبدالحميد شتا " بالانتحار / وهو الباحث النجيب المثابر،

خريج الاقتصاد والعلوم السياسية والذي تقدم إلى اختبارات جهاز التمثيل التجاري للحصول على وظيفة ملحق تجاري، واجتاز كل اختبارات الوظيفة وحصل على المركز الأول بين المتقدمين لنفس الوظيفة وكان عددهم (43 متقدما) وكانت النتيجة النهائية قبول كل المتقدمين للوظيفة باستثناء "عبدالحميد شتا" لأنه غير لائق اجتماعيا فأبوه فلاح بسيط من إحدى قرى مصر[100]، وما حدث مع عبد الحميد هو فقط مثال لمئات الحالات المتشابهة، فلقد اقتصرت الوظائف المرموقة على أصحابها فلم يعد بمقدور أي شاب أن يلتحق بالقضاء إلا أن يكون من أسرة قضائية، وكذلك كليات الشرطة والوظائف العليا في الدولة، والغريب أن القانون أصبح ينص أحياناً عند الإعلان أن يكتب به " لأبناء العاملين فقط" وأين يذهب أبناء الفقراء؟ لم يعد لهم مكان وليس لديهم سبيل من الخروج من دائرة التهميش والاستبعاد الاجتماعي الذي فرض عليهم، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وبذلك انتهت المرحلة الرابعة ومثلما كانت في المرحلة الاولي انقسم المجتمع إلى طبقتين طبقة تحكم وتنعم برخاء العيش تكاد تصل إلى نسبة ال " نصف في المائة " مثلما كانت قبل ثورة يوليو، شعب يرضخ في ظل التهميش والاستبعاد، بل والأكثر من ذلك أن الدولة لم تعبأ حتى بمشاعرهم في ما يمكن أن يطلق عليه " ثقافة الاستهانة"[101] التي رسخها النظام الحاكم في التعامل مع قضايا المهمشين فلم تكن الدولة تعبأ بغضبهم أو مشاعرهم، ولعل ما صدر من الرئيس " مبارك " في خطاب بمجلس الشعب بعد التزوير الجائر للانتخابات عندما علم بأن الشعب غاضب وأن قوى سياسية وحزبيه يحاولون تشكيل مجلس موازي حيث علق بمنتهى الاستهانة بعبارة " خليهم يتسلوا " والتي كانت تعبير صريح عن رؤية الدولة لأى من يخالف واقعها .

ولعل هذا القدر من التهميش والاستبعاد لفئات عظمي من الشعب كان سبباً كبيراً في أن يخرج الشباب وهي الفئة الأكثر استبعاداً والأكثر تضرراً نظراً لفقدانها الأمان على مستقبل تتطلع إليه، فقرروا أن يرسموا مستقبلهم بأيديهم من خلال إعادة بناء المجتمع من جديد، وكان هذه ما دفع إلى الثورة أملاً في مستقبل أفضل.

خامساً: من الواقع المعاش إلى المجتمع الافتراضي

لا يمكن فصل ما شهدته مصر يوم 25 يناير 2011 عن سياقه التاريخي والاجتماعي الأوسع، فما حدث في مصر لم يكن مجرد سقوط لنظام أو إزاحة لحاكم أوتوقراطي، وإنما هو ثورة على فكر وفلسفة الحكم التي سادت في مصر لعقود بل ولقرون، ثورة على فكرة الدولة المركزية القوية المهيمنة على مقدرات المصريين ومناحي حياتهم كافة. ثورة على مظاهر هيمنة الحاكم الذي يمارس دور الأب المهيمن على حياة أبنائه، ثورة على فكر تحول الأمة إلى تابع مطيع للحاكم لا ترى الحرية إلا بوصفها منحة يهبها هذا الأخير ويحدد مقدارها ومساحتها، لقد كان حلم من خرجوا للثورة هو كسر عجلة التاريخ والإطاحة بالدولة الأبوية التي تبسط سيادتها على حياتهم، وإعادة صياغة العقد الاجتماعي المصري على أسس جديدة يمنح الأمة حقها في تقرير مصيرها ويعيد السيادة إلى مواطنيها من جموع الشعب المصري [102].

ولم يكن هذا المنهج في الحكم وليد الحقبة الأخيرة بقدر ما ترجع أصوله إلى أعقاب ثورة 52، حيث غلب على نظام الحكم الجمهوري الذي أسس في أعقاب الثورة حينئذ الطابع العسكري والبوليسي، وحيث استند نظام الحكم على الشرعية الثورية، حيث تم تحجيم المساحة الديمقراطية التي كان يأمل الشعب أن يتحرك خلالها، فلم يكن لدي نظام عبد الناصر المساحة الواسعة للمعارضة، وعلى الرغم من أن الشعب التف حول الثورة وحول عبدالناصر تحديداً ورأى فيه الزعيم المنقذ، وعلى الرغم من أن مصر شهدت نهضة كبيرة على مستويات عده خلال الفترة من 52 حتى 67، إلا أن سياسة هذه الفترة كما حملت إيجابياتها كانت أيضا لها سلبياتها، والتي من أهمها هو ترسيخ قواعد الدولة البوليسية وتضييق الخناق على أي معارضة اعتقاداً من النظام السياسي حينها أن ذلك سيعطل مسيرة المجتمع في تحقيق أهدافه المنشودة، فلقد تعامل نظام الحكم بكل عنف وقسوة مع المعارضة وإن كانت قليلة، واتبع أسلوب الاعتقال والسجن والتعذيب في السجون لأي معارضة وممن كان يتهموا بالشيوعية أو التآمر على نظام الحكم أو الانتماء لجماعة الاخوان المسلمين[103].

ومع انتهاء الحقبة الناصرية وبدأ عهد جديد حاول الرئيس السادات كسب ثقة الناس وحبهم فعمل على إلغاء المعتقلات وتم العفو عن المعتقلين سياسياً خلال ما عرف بثورة التصحيح 15 مايو 1971 كما تصالح مع جماعة الاخوان المسلمين وإعطاء مساحة للديمقراطية والممارسة السياسية، والتي كان هدفه الباطن من كل ذلك هو مواجهة ما عرف بالتيار الناصري، وإن كان ظاهرياً هو بداية عهد جديد من الديمقراطية والحرية التي تغنت بها شعارات هذه المرحلة، وتم إقامة المنابر والتي تحولت بعدها إلى الأحزاب، وتم الحد من سلطة اليد الأمنية للمعارضة، إلا أن صفاء الأجواء بين السلطة والمجتمع لم يدم طويلاً، ففي أعقاب الانفتاح الاقتصادي ومعاهدة السلام بدأت المعارضات للنظام، وبدأت يد الأمن تشتد في المواجهة، وتم تحجيم مساحة الحرية والرأي والتعبير وتم اعتقال الكثير من الكتاب والمفكرين والمعارضين وبذلك فإن التعامل الأمني مع الشعب قد بدأ من جديد بنهاية السبعينيات .

ومع نهاية السبعينيات وباغتيال الرئيس السادات تم إعلان حالة الطوارئ في البلاد والتي لم تنتهي منذ ذلك الوقت طيلة ثلاثين عاماً، فلقد كان هذا الحادث حاضراً دائماً في ذهن الرئيس مبارك زيادة على محالة اغتياله في أديس أبابا ومرة أخرى ببورسعيد، حيث دفعت جملة هذه المحاولات إلى تحديد النظام السياسي لدور الأمن في المجتمع وهو الدور الذي تحدد من خلال عدة أبعاد كان أهمها هو الحماية الكاملة والصارمة لرأس الدولة وعائلته والنخبة المحيطة به، كما عمل النظام الأمني دائماً على تنظيف الساحة الاجتماعية من العناصر التي تمثل خطورة، في نطاق ذلك تتم ملاحقة المعارضين للنظام السياسي سواء كانوا ذوى توجهات دينية أو علمانية والتعامل معهم بحسب درجة خطورتهم وتحديهم أو نقدهم للنظام السياسي، وهو ما يعرف بتجفيف المنابع، وفي المقابل يهتم النظام الأمني بمن لديهم القابلية الانتهازية إلى توهلهم للالتحاق بتنظيمات ومؤسسات الدولة والنظام السياسي، وذلك لتأسيس بنية انسانيه دافئة ومواتيه لدعم وحماية النظام السياسي، وكذلك العمل الدائم على استعمال العصى الأمنية الغليظة والقاسية لفرض حالة من الهدوء والاستقرار السياسي، حيث يتولى النظام الأمني تمشيط الجامعات والمؤسسات الحزبية والتنظيمات المدنية والنقابات من أي معارض[104]، وفي حالة ظهور المعارضة بأي أنواعها هنا تكون العصى الأمنية جاهزة للتعامل بأشد أنواع القسوة.

وفى ظل انشغال الأمن في حماية النظام السياسي تنصرف قليلاً عن الشارع المصري وهو الأمر الذي أحال الشارع إلى حالة من الفوضى، بحيث امتلأ بالعنف والتحرش، والسرقة والاغتصاب، إضافة إلى فوضى ومشكلات المرور، وكأنه استهداف أن يعيش المواطن في حالة من الفوضى، التي تفرض عليهم مشكلات يومية عديدة وطاحنة، فلا يوجد لديهم سعة من الوقت للاهتمام بقضايا السياسة والوطن والرغبة في متابعتها، فقد نجح النظام السياسي وجهازه الأمني في تحويل اهتمام البشر من الاهتمام بالقضايا الكبرى إلى الاهتمام بالتفاعلات اليومية الصغيرة[105].

وفي ظل هذا القهر زيادة علية قهر الظروف الاقتصادية وما يعانيه الانسان من عجز في حياته اليومية، لا يستطيع الانسان أن يتحمل وضعية القهر والعجز ببساطه أو أن يتقبلها بواقعيتها المادية الخام، لابد في كل الحالات من الوصول إلى حل ما يستوعب مأساته، ويقيض له شيئاً من السيطرة عليها وإلا أصبحت الحياة مستحيلة[106]، فاذا لم تتيسر له الحلول الناجحة التي تمكنه من التحكم الفعلي بالواقع على مستوى ما، لجأ إلى حلول يتكيف من خلالها مع مأساته، ومنها التماهي بالمتسلط واللجوء للخرافات والسيطرة الخرافية على المصير من خلال القناعات بالسحر والغيبيات وكذلك المقاومة السلبية[107] من خلال الانسحاب والانكماش على الذات والاحجام عن المشاركة الحقيقية، أو من خلال النكتة والسخرية من الواقع ومن النظام السياسي والمجتمع بكل ما يحمل من معاني للقهر .

ومع عصر العولمة أصبحت هذه الوسائل للمقاومة والتكيف مع الواقع المعاش لا تجدي نفعاً، فلقد فرضت تطورات العصر وسائل وآليات جديدة للتحايل على صعوبة الواقع والمعاش ومن أهمها العالم الافتراضي، فلما ضاق الخناق على الأفراد نظراً لتضييق الخناق في المجال العام الواقعي من قبل السلطة انطلق الشباب كنوع من المقاومة والتحايل إلى خلق مجالهم العام الخاص بهم في المجتمع الافتراضي ليمارسوا فيه ديمقراطيتهم الخاصة التي يعبرون فيها عن أنفسهم والتي يمكن أن نسميها "الديمقراطية الافتراضية" والتي تعني توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول المعلومات والبيانات والمعارف والمتعلقة بممارسة الديمقراطية وآلياتها المختلفة، بغض النظر

عن الديمقراطية وقالبها الفكري ومدى انتشارها وسلامة مقصدها وفاعليتها في تحقيق أهدافها، ومن ثم فهي ليست نوعاً جديداً من الديمقراطية القديمة بل هي وسائل جديدة لممارسة الديمقراطية[108]، وبذلك تمكن الشباب من خلق الديمقراطية في عالمهم الافتراضي التي لم يتسع لهم المجال العام الواقعي على ممارستها .

ومع مرور الوقت وازدياد أعداد المشاركين في المجتمع الافتراضي، أصبح المجال العام الافتراضي يشكل ساحات للتفاعل في إطار مناقشة القضايا العامة وطرح مطالب أفراد المجتمع من الدولة، ولذلك أعاد المجال العام الافتراضي الأمل في ظل تناقص الحريات في المجال الواقعي، فلقد فتح المجال العام الافتراضي الحرية أمام تشكيل الحركات الاجتماعية التي كانت تعاني من تأزم الواقع، فانحسار محيط الحرية في الواقع جعل في الفضاء المعلوماتي ملاذاً لها، خاصة في ظل سهولة التفاعل مع الشبكات وحرية الانضمام ومرونة التحرك، فاذا كان المجال العام الواقعي يعاني من الانحسار، فإن الانترنت قد أعاد تشكيل المجال العام ولكن على نحو افتراضي[109].

ومع الوقت فتح الانترنت مجال للتفاعل وتشكيل الحركات الاجتماعية، خاصة أن تفاعلاته لا ترتبط بقيود المكان ولا قيود السلطة ولا بقيود الزمن، وإن كانت السلطة قد تركت في البداية الشباب ينشغل عنها من خلال الانترنت وعالمه الافتراضي إلا أنها قد شعرت في لحظة أنه من الممكن أن يسبب خطراً عليها فظهرت حملات ملاحقة المدونين، واعتقال النشطاء في محاولة للاستحواذ على المجال الافتراضي أيضا.

ولكن محاولة السيطرة من الدولة على المجال العام الافتراضي كانت محاولة بائسة، نظراً لاتساع المجال الافتراضي وكذلك قدرة الشباب على التعامل مع التكنولوجيا وآلياتها بشكل أسرع وبإمكانيات عالية، ولقد ظل المجتمع الافتراضي ينمو، وخضعت الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع للتحليل والنقاش مما زاد من مساحة الوعي لدى الشباب والمشاركين وبدأوا في التفاعل مع مجريات الأحداث في المجتمع من خلال مجتمعهم الافتراضي.

فلقد ظهرت حركات شبابية عبر المجتمع الافتراضي واستغلت انفتاح هذا المجال العام الجديد في النزول إلى الواقع للمطالبة بالحقوق والإصلاحات، إذ أصبح الانترنت مجالاً للممارسة السياسية في ظل القيود المفروضة عليها في الواقع، وهناك الكثير من القضايا السياسية التي أضحت مجالاً للحوار عبر سياقات المجال العام الافتراضي، ولعل أبرزها حادث "مقتل الشاب خالد سعيد" الذي أخذت قضيته مساحة كبيرة عبر تفاعلات شبكة الفيس بوك بين الشباب المصري، كما شغلت قضايا الانتخابات الأخيرة قبل الثورة – انتخابات مجلس الشعب 2010 – جانباً كبيراً من تفاعلات المجتمع الافتراضي ولعل نقطة انفجار الثورة الحقيقية جاءت من تأسيس صفحة لأحد النشطاء عبر شبكة الفيس بوك بعنوان "كلنا خالد سعيد" دعا من خلال هذه الصفحة إلى تنظيم تظاهرة في 25 يناير 2011، ولقد حشدت هذه الصفحة في تسعة أيام حوالي نصف مليون شاب وتم الاتفاق على النزول من المجتمع الافتراضي إلى المجتمع الواقعي للمطالبة بالحقوق المنقوصة وإصلاحات اجتماعية[110].

ولقد كانت هذه هي الشرارة الأولي لثورة المصرية 25 يناير، ولأن أهم ما كان يتميز به النظام السابق مقارنتاً بما سبقه، وخصوصاً في السنوات الأخيرة هو مواجهة كثير من المشكلات الاجتماعية والسياسية التي واجهت الأمة المصرية بأسلوب أمنى بحت دون البحث عن حل سياسي أو اقتصادي للمظالم التي افرزتها[111]، فلقد تعامل النظام الأمني بأشد القسوة تجاه حركة الشباب في ذلك اليوم، مما أدى إلى العديد من حالات الوفاة، ولعل هذا ما أثار حفيظة الجماهير وحرك غضبهم الكامن بين الأعماق ونظراً لما يعيشونه من وضع معيشي مأساوي، أدى ذلك إلى تحرك عام من الشعب، فلقد التحم هنا المجال العام الافتراضي مع المجال الواقعي، رواد الانترنت مع الجماهير في أرض الواقع، ليتحدوا معا النظام الحاكم .

وبذلك فإن ضيق المجال العام المتاح للأفراد للتعبير عن حريتهم هو من دفعهم إلى ممارستها في العالم الافتراضي، ولقد انطلقت الثورة كالسهم من العالم الافتراضي إلى أرض الواقع لتلتحم مع الجماهير في فعل ثوري ضربت فيه الشخصية المصرية أروع الأمثلة وظهرت فيها ايجابياتها، ولعل هذا يؤكد أن المواقف والاحداث هي الكفيلة أن تمسح ما

علق بالشخصية المصرية من غبار لتعيد لها بريقها ولتكتب بايجابياتها صفحات جديدة للتاريخ، وهنا تأتى دراستنا في محاولة لكشف ملامح الشخصية المصرية فيما بعد الثورة.

سادساً: بزوغ ثقافة الاحتجاج الاجتماعي

تعد مصر من أقدم الدول التي عرفت العقد الاجتماعي في تحديد العلاقة بين الأفراد والسلطة الحاكمة، فيمكن التسليم بقضية التلازم التاريخي بين السلطة السياسية ووجود المصريين أنفسهم، فقد كان للسلطة السياسية حاجة مجتمعية لضمان العدالة المائية والتنبؤ بحجم فيضان نهر النيل، ونوعية الزراعة الفيضية وقتئذ، وتطلبت البيئة والحاجة الاجتماعية والمعيشية نظاماً إدارياً يحقق هذه الوظائف، ووفقاً لذلك يحدد "جمال حمدان" طبيعة العلاقة السياسية في مركب الحضارة المصرية حيث المجتمع الهيدروليكي يفرز عقداً اجتماعياً محوره المياه وينص على "اعطني أرضك وجهدك اعطك أنا مياهي"[112]، وبذلك فإن العقد الاجتماعي المصر كان يقوم بالأساس على علاقة السيطرة من قبل السلطة والخضوع من قبل الأفراد، كما أن البيروقراطية المصرية بتقاليدها وتراثها تمثل أداة تتعامل بها السلطة السياسية في الجمهور المصري منذ فجر التاريخ، ويعد هذا الارتباط أحد خصوصيات المجتمع المصري الذي يجعله نمطاً متفرداً عن سائر المجتمعات الإنسانية والذي ترك بصماته الواضحة على الطابع القومي للشخصية المصرية[113]، فيكاد لا يعرف التاريخ مجتمعاً يلتصق فيه الوطن بالسلطة السياسية مثل المجتمع المصري، وكأن السلطة هي قدر المصريين لذلك فقد استعصت بطبيعتها على التحديد الخارجي، أي أنها استعصت عن أن تكون ممارساتها محلا لقيود تفرضها عليها الرعية[114].

ولما كانت العلاقة بين الأفراد والدولة تتحدد بالأساس من خلال العقد الاجتماعي الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والسلطة، حيث يرى "جون لوك John Lohk " أن العقد الاجتماعي ينص على أن ينقل الأفراد سلطتهم إلى شخص أو بضعة أشخاص يكونون حكومة، وتكون مهمة السلطة السياسية هي المحافظة على الحقوق الطبيعية للأفراد. كما ينص العقد الذي يولي به الناس السلطة الحاكمة على أن الحاكم طرف في هذا العقد شأنه شأن المحكوم، وإذا قصر أحد الطرفين في تنفيذ العقد أصبح الطرف الآخر في حل من الالتزام بتعهداته، وبناء على ذلك يكون للشعب الحق في تغيير حكومته إذا أخلت بالعقد القائم وإذا استبد الحاكم[115].

واتساقا مع فرضية " تيد جور " Ted Gure بأن الثورة هي نتاج تلاقح بين الحرمان وشرعية النظام السياسي، ظهرت حركات الاحتجاج الاجتماعي كنوع من السخط على عدم تقديم أحد طرفي العقد الاجتماعي وهو الدولة دوره المنوط به، من خلال تدهور شرعية النظام والايمان بعدم صلاحية النظام السياسي برمته لإدارة شئون الدولة، ومع تزايد هذا الإحساس ومع الشعور بفقد الأمل في تغيير الوضع الراهن فقد بدأت تزدهر ثقافة الاحتجاج الاجتماعي في المجتمع المصري، والتي لم تكن موجوده من قبل، وإن كانت الحقب السابقة قد شهدت بعض أشكال من الاحتجاج مثل ما حدث خلال الحقبة الناصرية من احتجاج الطلاب عام 1968 والذي كانت ناتج بالأساس عن شعور بالغصب نتيجة لاحتلال سيناء عام 67، وما حدث في حقبة السبعينات تحديداً عام 1978 عندما قررت الحكومة رفع الدعم عن بعض السلع الغذائية، واتسمت الاحتجاجات حينها بالعنف الجماهيري، وكذلك ما حدث في حقبة الثمانينيات من احتجاجات الأمن المركزي عام 1987، إلا أن كل ذلك كان أحداث عارضة نتيجة لوقائع معينة في حينها وكانت تنتهي نهاية جزرية بسيطرة الحكومة عليها أو بانتهاء العارض الذي تسبب فيها مثل تراجع الحكومة عن رفع الأسعار الذي تسبب في احتجاجات عان 78، وبذلك لم ترتقي الاحتجاجات في ذلك الوقت إلى أن تصبح ثقافة جماهيرية، أما في الفترة الأخيرة التي سبقت ثورة 25 يناير 2011 فقد تحولت الاحتجاج إلى ثقافة ترسخت في الجماهير التي كانت تعاني صعوبات الحياة في ظل تغافل الدولة .

فبعد فترة من الركود السياسي الذي شهدتها الحياة السياسية المصرية خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، جاءت الألفية الثالثة بحالة من الحراك السياسي والاجتماعي، ما لبث أن تطور على مدار السنوات العشر الأخيرة، ليمثل حالة فريدة في تاريخ الحياة السياسية المصرية، تركز على حركة احتجاجات اجتماعية واسعة [116] .

ولقد كانت البداية مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية علام 2000، حيث ثارت موجة من التظاهرات والتحركات السياسية غير المسبوقة على الساحة المصرية، ونظراً لحالة الركود السياسي التي سادت مصر خلال حقبة التسعينيات، والتضييق الأمني الذي مارسه النظام المصري على مختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية المصرية، تحولت الحركة في فترة لاحقة إلى استغلال العامل الخارجي كمدخل إلى الاحتجاج على الأوضاع الداخلية ولقد كانت البيئة المحيطة داعمة لعودة الحراك للشارع المصري، سواء بسبب التراجع الاقتصادي أو التطور الإعلامي [117].

ولقد انتقلت الحركات الاحتجاجية من حيث تحركها من منطلق قضايا خارجية إلى تحركها من خلال قضايا داخلية، وقد تولدت من هذا الحراك عدداً من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير والتي مثلت الإرهاصات الأولى لتلك المرحلة، ونذكر منها: "حركة 20 مارس"، التي كانت عبارة عن محاولة لتجميع نشطاء اليسار- على اختلاف مشاربهم- وخلق تيار يساري جديد ومتماسك وقادر على التواصل مع الجماهير وإحداث تأثير حقيقي في الشارع المصري؛ و"الحركة الشعبية من أجل التغيير"، والتي بادر بإنشائها أيضًا نشطاء منتمون فكرياً إلى اليسار، وكان الهدف منها أن تكون تجمعاً يضم مختلف القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية من أجل المطالبة بالديمقراطية والحريات والحقوق الأساسية للمصريين.

أما الحركة التي استطاعت إحداث تأثير فعلي على الساحة المصرية، والتي أحدثت حالة من الحراك غير المسبوقة على الساحة المصرية، واستوعبت في طياته معظم الحركات السابقة، بل وامتد تأثيرها ليشمل أيضاً الدول العربية، كانت هي "الحركة المصرية من أجل التغيير" "كفاية"[118] في عام 2004، حيث ساهمت حركة كفاية في انفجار الاحتجاجات وخروج القوى من خلال ما قدمته من أنشطة رمزية الطابع (وقفت احتجاجية، تظاهر، اعتصامات، إصدار بيانات، تضامن مع القوى الشعبية، اللجوء إلى القضاء) تلك التي حاولت بها استثارة تفاعل الجماهير معها، ومن ثم ساهمت في إزالة رهاب الوقوف وجها لوجه مع الدولة، وهدم ثقافة الخوف السائدة، واستبدالها بثقافة بديلة هي ثقافة الاحتجاج والمقاومة[119] ولقد تأسست عدة حركات أخرى على خطى حركة كفاية محاولة السير في اتجاه التغيير من خلال الاحتجاج.

فقد كان ميلاد وانطلاق حركة "كفاية" إيذاناً بإعلان متواتر لنشأة عدد كبير من الحركات "الشقيقة"،بعضها تَخَلّقَ من رحم حركة " كفاية "، والبعض الآخر تم بمشاركة من نشطاء الحركة، والبعض الثالث تمتع باستقلالية نسبية – أو كاملة – عنها، لكن كلها عــملت في نفس الاتجاه: تعميق الممارسة الديمقراطية، والعمل على توسيع هامش العمل الشعبي المستقل، مما حدا بالكثيرين لإطلاق اسم "أخوات كفاية" على تلك التحركات. فعلى سبيل المثال تشكلت "حركة استقلال الجامعة – 9 مارس" من مجموعة كبيرة من الأكاديميين المرموقين في شتى الجامعات المصرية، بهدف التحرك لتحقيق الحرية الأكاديمية، وتخليص الجامعات المصرية من هيمنة الدولة وأجهزة الأمن، وكفالة حرية الفكر والاعتقاد للطلاب والأساتذة، ومحاربة الفساد في المحيط الجامعي. وأنشئت حركة "عمّال من أجل التغيير" للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، ومواجهة الخطـــط التي تدمر المصالح العمالية من وجهة نظرهم، ولحشد الصفوف العمالية في مواجهة السياسات النيوليبرالية الجديدة، والآثار السلبية للخصخصة، التي تتبعها الحكومة المصرية. كما تكونت أيضاً حركة "شباب من أجل التغيير" للعمل وسط الشباب المعارض لرفض حالة الطوارئ، وممارسة القمع، بالإضافة إلى حالة الإقصاء للشباب من ممارسة العمل السياسي السلمي[120].

وكانت ضمن الحركات الأخرى التي نشأت حركة " أطباء بلا حقوق"، والتي تهدف إلى التحرك دفاعاً عن حقوق الأطباء، وفى مواجهة أوضاع مهنة الطب المتدهورة، والأحوال المنهارة للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين. وحركة "مهندسون ضد الحراسة" التي تنظم صفوف المهندسين المصريين، بهدف انتزاع نقابتهم من قبضة الدولة، التي فرضت

عليها "الحراسة" منذ أكثر من اثني عشر عاماً. غير أن أهم الأخوات على الإطلاق، هي حركة "نادي القضاة" وهو الهيئة التمثيلية الوحيدة للقضاة في مصر المنتخبة من قبل القضاة ذاتهم، وقد تحركت من أجل استقلال القضاء في مصر بعيدًا عن السلطة التنفيذية، كما ناضلوا من أجل توفير رقابة قضائية نزيهة على الانتخابات المصرية بجميع مستوياتها[121]، وفي عام 2008 أسس بعض الشباب حركة شباب 6 أبريل التي ظهرت في الساحة السياسية عقب المطالبة بإضراب عام في مصر في 6 ابريل 2008 بدعوة من عمال المحلة الكبرى .

البيئة المحيطة لم تكن غائبة عن هذه التطورات فمع استمرار أزمات الاقتصاد ذاتها من المرحلة الثانية بل وتعاظمها حيث تزايد عدد العاطلين ليبلغ في بعض التقديرات 24%، ومع اندفاع قطار الخصخصة وما أصاب العمال من جرائه، بدأ شعور أعمق لدى المواطن المصري بغياب أي أمكانية لتحسين الأوضاع الاقتصادية، خاصة مع بروز ظواهر تدل على أن المشكلة في الأساس تكمن في سوء توزيع الدخل، حيث بدأت مشروعات إسكانية وتجارية تتوجه للشريحة الثرية من المجتمع المصري ولاقت رواجاً، مما يدل على اتساع الفجوة الطبقية في المجتمع المصري، مما حلق حالة شعور بالإجحاف، خاصة من جانب الطبقة الوسطى ودفعها فئات منها إلى اللحاق بحركة الاحتجاج، التي كان وقودها الأساسي خلال تلك الفترة الطبقة الوسطى المثقفة[122].

ونظراً إلى كون كفاية ومثيلاتها ذات بعد سياسي عام بحت، إلا أن قدراتها على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية بصورة لم تتجاوز المئات في أوفر المظاهرات حظاً، لأنه لم يكن من السهل اقناع المواطن المصري البسيط الذي يلهث وراء لقمة العيش، وفي ظل تجريف الحياة السياسية وضعف الأحزاب، بأن الديمقراطية والإصلاح يجب أن يكونا على قمة أولوياته، وان يتظاهر في سبيلهما، معرضا نفسه للملاحقة الأمنية المحتملة[123]، ورغم انحسار الحراك السياسي لكفاية وعدم قدرتها على تحقيق الحشد الجماهيري خصوصاً إلا أنها قد نجحت في خلق ما أطلق عليه "ثقافة الاحتجاج" وتمثل هذا في الارتفاع غير المسبوق للاحتجاجات والإضرابات العمالية التي شهدتها مصر خلال تلك الفترة.

ولو تتبعنا الحركات الاحتجاجية منذ بزوغها كثقافة في الشارع المصري سنجد أنها كانت تسير في اتجاه تطوري بسرعة كبيرة ففي عام 2003 بلغ عدد الاحتجاجات 13 احتجاجاً كانت أهدافهم متفرقة بين قضايا محلية وأخرى دولية، ويلاحظ قلة العدد نسبياً لأنها كانت المرحلة الأولى لكسر حاجز الخوف، بينما ارتفع العدد عام 2004 إلى 32 احتجاجاً كان أغلبها يتعلق بالشأن الداخلي، بينما ارتفع العدد بشكل كبير عام 2005 حيث بلغ عدد الاحتجاجات 202 احتجاجاً انصب هدفها جميعا إلى قضايا محلية، وفي عام 2006 بلغ إجمالي الاحتجاجات 115 احتجاجاً، وقد بدأت الاحتجاجات منذ ذلك الحين تأخذ منحنى خطير على النظام السياسي للدولة حيث ارتفع عدد الاحتجاجات عام 2007 إلى 389 احتجاجاً[124] ووفقا للإحصاءات التي اجراها "مركز الأرض" أن عدد الاحتجاجات في 2007 قد بلغ 614 احتجاجاً، أما في عام 2008 فقد بلغ العدد 609 احتجاجات بين فئات وقطاعات مختلفة، وتشير التقديرات لعدد الاحتجاجات لعام 2009 قد تعدي 650 احتجاجاً[125]، في مؤشر إلى الحالة التي وصل اليها الشارع المصري من الغليان .

عملت المرحلة السابقة من تطور الحركة الاحتجاجية المصرية على انتشار ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري رأسيا وافقياً، حيث لم تعد الاحتجاجات تقتصر على العمال، إذ بات يشارك فيها إلى جانبهم، الموظفون، والمهنيون، والفلاحون والأهالي، وجغرافيا باتت الاحتجاجات لا تقتصر على المناطق الصناعية فقط أو القاهرة، إذ أخذت تنتشر في الإسكندرية والغربية، كما بدأت في أحزمة الفقر، بالإضافة إلى تنوع أشكال الاحتجاج ما بين اضراب، واعتصام، وتظاهر، وشكوى جماعية، وامتداد الاحتجاجات عبر الزمن فتراوحت ما بين ساعات، وأيام، ووصلت إلى عدة شهور، ولم تعد الحركة الاحتجاجية تقف عند حد التعبير عن المطالب، وانما قد تتطور فتولد اطاراً تنظيمياً يعمل على تنظيم

حركتها، وعلى حماية الفئة المحتجة، هذه التطورات بالإضافة إلى حالة الزخم الاحتجاجي، خلقت أيضا توجهات للتضامن من بين الفئات المختلفة التي تحتج، وقد أغرى هذا التطور بعض النشطاء بالانتقال إلى مرحلة أشمل من الاحتجاجات تطول كافة أو معظم القطاعات في اليوم ذاته، لتشكل ضغطاً أكبر على الحكومة، فيما يعد حالة من الاضراب العام والذي تم تدشينه في يوم 6 أبريل 2008 ذلك اليوم الذي توافق فيها قطاعات كبيرة من المصريين على الاحتجاج السلبي وعدم الخروج من المنزل، من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع الحياتية والمعيشية، التي وصلت لأقصى حد من التدهور.

لقد كان اضراب 6 أبريل بما له وبما عليه، مؤشراً واضحاً وصريحاً على تطور كبير في الحركة الاحتجاجية المصرية، ولحظة انفتاح تعتبر مؤشراً قوياً على ما يمكن أن يطلق عليه الفرصة الكبيرة، وهي التي سوف تضع النظام السياسي القائم في اختبار صعب ومواجهة حادة[126].

وإن كانت الدولة تسعى في البداية إلى الملاحقة الأمنية للتصدي لانتشار ثقافة الاحتجاج إلا أنها نظراً لكثافة عدد الاحتجاجات وتصاعدها فقد انهكت القوى الأمنية، وجهاز الدولة، بحيث اكتفت الدولة وبالأصح الحكمة – خشية اساع مساحة عدم الاستقرار الاجتماعي – بإحاطة المتظاهرين بسياج أمنى حتى لا ينتشر أو يتسع تمردهم إلى أن يرهق الاستمرار المتظاهرين فينصرفوا، أو أن تعد الحكومة بتحقيق بعض مطالبهم، غير أن النتيجة الأهم التي نتجت عن ذلك، تمثلت في انتشار ثقافة الاحتجاج الاجتماعي، حتى أصبح مسموحاً به؛ لأن النظام السياسي أصبح عاجزاً عن مواجهتها، حتى لا يقع تحت طائلة الضغوط العالمية التي تتولى حراسة حقوق الانسان والحفاظ عليها، ومن بينها الحق في التظاهر السلمي ما دامت المطالب مشروعة، وحتى يصبح وجه النظام مجملاً أمام العالم الخارجي[127] .

وإن كانت قد تأسيس ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري إلا إنها كانت تحمل الطابع الإصلاحي، والاحتجاج الإصلاحي هو عبارة عن موجات متتالية ومتطورة من الاحتجاجات المختلفة الأهداف، المتشابهة في طبيعتها الإصلاحية، وتتمثل هذه الطبيعة في تغيير أو اصلاح جانب معين من جوانب المجتمع وفقاً لرؤية الأفراد المشاركين في الاحتجاج.

وبخلاف الاحتجاج الإصلاحي، يوجد الاحتجاج الثوري والذي يهدف إلى إعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي برمته، ويتحدى الأسس والمعايير الموجودة، وبفرض خطة جديدة للقيم والمعايير الاجتماعية والسياسية، وقد يبدأ الاحتجاج الثوري من خلال الاحتجاج الإصلاحي بطريقة الصدفة وتوجيه الظروف الواقعية التي أحاطت بحركة الاحتجاج، وينطبق هذا مع ما حدث في المجتمع المصري يوم 25 يناير 2011، حيث بدأ اليوم بمظاهرات احتجاجية ومسيرات تطالب بالتغيير، بمشاركة آلاف المصريين في القاهرة وعدد من المحافظات وذلك استجابة لدعوات نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي بشبكة الانترنت، واختيار ذلك اليوم كان يبرر بأن النظام القائم الذي كان يجيد استخدام العصى الأمنية على المصريين من خلال جهاز الشرطة الذي يأتي عيدها في نفس هذا اليوم[128].

ومع تعود النظام السياسي في ذلك الحين على استخدام العصى الأمنية لمعالجة أي قضايا مجمعية، فمع الحشود الكبيرة للجماهير فقد جهاز الشرطة عقلانية وتعامل بعنف مع الجماهير وكانت هذه نقطة التحول التي جعلت الجماهير تتلاحم لمواجهة قمع الشرطة، وزادهم ذلك إصراراً وارتفع سقف مطالبهم الذي بدأت كنوع من التعبير عن الغضب إلى المناداة بإسقاط النظام برمته، خاصة مع تدفق الملايين من الجماهير إلى الشارع حتى أولئك الذين كانوا يكتفون بالمقاومة السلبية فقد وجدوا في اللحظة الراهنة فرصة تاريخية للتعبير عن غضبهم ومع بطئ النظام السياسي في إدراك خطورة الموقف وبطئ اتخاذ القرارات في مواجهة سرعة من الشباب المتظاهرين نظراً لامتلاكهم الوسائل التكنولوجية التي تساعدهم على الحشد بدأت قوى النظام السياسي تتهاوى وبدأت قوة الحشد الثوري تتغول مع امتلاكهم لزمام الشارع والمجال العام الذي يعطيهم القوة .

وعندما تحدث "غوستاف لوبون" عن الجمهور النفسي الذي يتكون عند التحام الجماهير لهدف واحد فأياً كانت نوعية الأفراد الذين احتشدوا وأيا كان نمط حياتهم متشابهاً أو مختلفاً وكذلك اهتماماتهم ومزاجهم أو ذكاؤهم، فإن مجرد تحولهم إلى جمهور يزودهم بنوع من الروح الجماعية. هذه الروح تجعلهم يحسون ويفكرون ويتحركون بطريقة مختلفة تماماً عن الطريقة التي كان سيحس بها ويفكر ويتحرك كل فرد منهم لو كان معزولاً، إن الجمهور النفسي هو عبارة عن

كائن مؤقت مؤلف من عناصر متنافرة ولكنهم متراصو الصفوف للحظة من الزمن. إنهم يشبهون بالضبط خلايا الجسد الحي التي تشكل عن طريق تجمعها وتوحدها كائنا جديد يتحلى بخصائص جديدة مختلفة جدا عن الخصائص التي تمتلكها كل خلية[129] .

وإن توصيف الجمهور النفسي الذي وصفه " لوبون" قد تجسد في الحشد الثوري في الثورة المصرية الذي امتلك زمام المجال العام قد تشكلت لدية هوية جديدة تجلت فيها روح جديدة ظهرت فيها الشخصية المصرية التي دائماً ما تظهر في الأوقات الصعبة، روح التماسك والتعاون والفكاهة وذابت الفوارق الفردية في إطار عقل جمعي يحرك الجماهير كتحرك فرد واحد في تحقيق أهدافهم، واستطاعت الجماهير هنا أن تحقق هدفها وأن تعمل على اسقاط النظام خلال ثمانية عشر يوماً من أمجد أيام التاريخ المصري.

وبذلك فان ثقافة الاحتجاج التي بدأت باعتراضات على وضع معيشي انتهت إلى تغيير نظام حكم أملاً في خلق مناخ تسوده الحرية والكرامة.

خاتمة

ومن خلال العرض السابق لمختلف ركائز البناء الاجتماعي المصري من خلال عرض المحاور السابقة يمكن القول أن هناك عوامل كثيرة متداخلة ومتشابكة قد ألقت ظلالها على المجتمع المصري بدأت اساسياتها بعد ثورة يوليو 52 بقليل واستمرت في التراكم الكمي والكيفي على مختلف المستويات ولتحدث بفعلها تحولات في الشخصية المصرية لتستطيع أن تتأقلم مع هذا التحول الكبير في البناء الاجتماعي تارة من خلال الاستسلام والخضوع وتارة من خلال المقاومة السلبية وتارة ثالثة من خلال الاحتجاج إلى أن دفعت إلى الثورة من جديد في محالة لإعادة بناء أركان المجتمع على أسس جديدة.

ففي اعقاب ثورة يوليو 52 انطلقت مصر لتكون محور العالم العربي والافريقي بل وشكلت لنفسها دوائر لتكون في صدارتها مثل دائرة عدم الانحياز وغيرها ومثلت شخصية ناصر القائد الذي عشقته الجماهير حلم تتحقق في نظر أبناء الشعب المصر الذي طالما تغنت به الثقافة التقليدية المصرية في مخيلتها، ولم تستمر تلك المرحلة طويلاً حتى بدأت مرحلة الانهيار في أعقاب نكسة 67 وما أحدثته في المجتمع المصري فبدأت مصر الانسحاب من تلك الدوائر لتكتفي بمعركتها الخاصة لتحرير الأرض وما أن فرغت منها حتى تكالبت عليها الأزمات الاقتصادية بل وخرجت مصر من الصف العربي بعد اتفاقية كامب ديفيد في نهاية السبعينيات، لتبدا مرحلة الانكفاء على الذات في ظل تكالب الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية خاصة ما خلقته سياسة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري، وما خلقته من أزمات كان أهمها انحصار الطبقة الوسطى بعد أن أخذت وضعها في أعقاب ثورة يوليو فبدأ المجتمع في الانقسام إلى طبقتين الأولي متمتعة بنعم المجتمع والثانية تقبع في أدنى السلم الاجتماعي، ودخلت في هامش الاهتمام من الدولة فسقطت من مخيلتها وبالتالي اسقطوا هم الدولة من آمالهم، ولقد كان لانهيار الطبقة الوسطى دورة الفاعل في انهيار ثقافة المجتمع وبداية مرحلة الانحلال القيمي ففقد المجتمع بوصلته الموجهة للسلوك، وبدأت سلسلة الانهيارات على مختلف المستويات، وازدادت الأزمات أكثر مع اتباع الدولة لسياسات الخصخصة مما أضر بشرائح واسعة من الشعب، وما ان دخلت الألفية الجديدة إلا وكانت الأوضاع محملة بالأزمات زيادة على الفساد الذي استشرى بين مختلف شرائح المجتمع وتزاوج رأس المال مع السلطة وسيطرة الحزب الواحد على مجريات الأحداث السياسية، زيادة على قسوة يد الأمن في التعامل مع الشعب، كل ذللك قد خلق حالة من الاحتقان لدى الجماهير التي وجدت متنفساً لها مع ظهور الفضاء الاليكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي فاتجه الشباب إليها ليجد فيها مجاله العام الذي يعبر فيه عن نفسه، مع عدم قدرة السلطة على مجاراتهم في تطورهم، وتم تدشين صفحات تندد بالأوضاع السياسية والأمنية وظهرت بعض الحركات التي تدعو إلى التغيير، حتى كانت الشرارة التي حدثت في المجتمع التونسي والتي تمثلت في ثورة الشعب التونسي ونجاحه في تغيير السلطة السياسية في بلاده، والتي ألهمت الشباب المصري بالنزول للتعبير عن غضبهم تجاه السلطة وكانت هذه هي الشرارة التي أحدثت ثورة جماهيرية.

ويمكن القول أن ثورة 25 يناير لم تكن وليدة اللحظة التي حدثت فيها بقدر كونها وليدة تراكمات بعيدة وكثيرة بدأت بداياتها في أعقاب ثورة يوليو 52 واستمرت في التراكم إلى أن دفعت المجتمع إلى القيام بثورة جديدة مليئة بالآمال والأحلام التي يحلم بها الأفراد أن يجدوا مجتمعهم في حال أفضل مما كان وأن يصل إلى المكانة التي يستحق أن يكون عليها.

Abstract

Social Roots of the Egyptian Revolution

A Historical Structural Analysis from 1952 to 2011 Revolutions

By Sameh Hassan Awad Bakri

Despite the multiple perspectives and theories interpreting the revolutions, there is almost an agreement that every revolution has its historical privacy resulting from the surrounding conditions, contexts, nature of operations and consequences. However, authors attempt to investigate the common factors that motivate the revolution, whatever the conditions, including the deteriorated community structure that mainly causes the deterioration of the political system's legitimization which urges people to revolt. If the same perspective applies to the 25 January 2011 Revolution in Egypt, its real study shall begin from its being included in the community structure. This relies on awareness of the community pattern and the structural condition that form the political and revolutionary action, as well as the internal and external factors that guide the revolutionary movement and intersect and cohere its objectives with all social groups. Consequently, studying the Egyptian revolution shall begin from a former stage in an attempt to explore its social roots. It is no exaggeration to say that the first seeds of the 2011 Revolution were instilled in the community structure shortly after the 1952 Revolution. Hence, the present study seeks to investigate the deep changes in the community structure and the personality of its members in an attempt to track changes in the development of the main features of the Egyptian community from 1952 to 2011 Revolutions. To achieve this objective, it investigates the Egyptian community structure's developments historically and analytically.

الهوامش والمراجع

(1) احمد زايد، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطي، مجلة الديمقراطية، العدد42، 2011، ص25

(2) احمد مجدي حجازي، الثورة المصرية علامة حضارية فارقة، مجلة الديمقراطية، ابريل 2011، صـــ34.

(3) علي ليله، لماذا قامت الثورة بحث في احوال الدولة والمجتمع، في الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط1، مارس 2012، صـــ25.

(4) غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، ترجمة هشام صالح، دار الساقي، بيروت،1991، ط1،ص 43

(5) على ليله، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي، مرجع سابق، صـــ6

(*) تمثلت اهداف ثورة يوليو المعلنة في ستة اهداف هي: القضاء على الاقطاع، القضاء على الفساد وسيطرة رأس المال على الحكم، القضاء على الاستعمار، اقامة جيش وطني قوي، اقامة عدالة اجتماعية، اقامة حياة ديمقراطية سليمة

(6) فيصل جلول، مصر بعيون الفرنسيس: بحث في أصول الثقافة السياسية العربية، الدار العربية للعلوم "ناشرون"، الطبعة الاولى، 2007، صـــ135 – 136

(7) المصدر نفسه، صـــ90.

(8) جمال عبدالناصر، فلسفة الثورة، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ط 1، صـــ71 – 72.

(9) على ليلة، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي، مرجع سابق، صـــ7 – 8

(10) جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، مرجع سابق، صـــ71

(11) على ليله، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي، صـــ 8

(12) جلال امين، مصرو المصريين في عصر مبارك، دار الشروق، القاهرة، صـــ 64

(13) المصدر نفسه، ص 65.

(*) كانت هذه بداية لظهور مراكز القوي فيما بعد والتي دخلت في صراع على السلطة مع الرئيس انور السادات والتي استطاع التغلب عليها والانفراد بالحكم فيما عرف بثورة التصحيح في 15 مايو 1971.
(14) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، صـــ 68
(15) توفيق الحكيم، عودة الوعي، دار الشروق، القاهرة، 1972
(16) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، صـــ 66
(17) فيصل جلول، مصر بعيون الفرنسيس: بحث في اصول الثقافة السياسية العربية، مرجع سابق،
(18) على ليله، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي، صـــ 9
(19) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، صـــ 70
(20) المصدر نفسه، ص72
(21) المصدر نفسه، صـــ71
(22) المصدر نفسه، ص 72
(23) على ليله، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2010، صـــ9
(24) على ليلة، ثورة اللوتس عناق الطهارة والقوة على ارض مصر، في الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغير، على ليلة وآخرون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2013، صـــ 82
(25) جلال امين، مصر والمصريين في عهد مبارك، مرجع سابق
(26) على ليلة، ثورة اللوتس عناق الطهارة والقوة على ارض مصر، في الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغير، مرجع سابق، صـــ 70 – 71
(27) المصدر نفسه، صـــ 71
(28) سعدالدين إبراهيم، عوامل قيام الثورات العربية، في المجتمع المصري وقضايا التحول الديمقراطي، تحرير سعيد المصري، المؤتمر السنوي لعلم الاجتماع بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب جامعة القاهرة، 2012، ص43
(29) احمد زايد وآخرون، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية كلية الآداب جامعة القاهرة، القاهرة، 2013 صـــ 17 – 18
(30) Myral: the challenge of world poverty ،Allen Lane the penguin press ،London ،1970
(31) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، ص 26
(32) المصدر نفسه، صـــ 25 – 26
(33) احمد زايد، اركيويولجيا الثورة المصرية وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، السنة الحادية عشرة، العدد42، ابريل 2011، صـــ25 – 26
(34) على ليلة، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص 16
(35) جلال امين، ماذا حدث للمصريين: تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945 – 1995)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الاسرة، 1999، صـــ72 – 73
(36) على ليلة، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي، مرجع سابق، ص17
(37) جلال امين، ماذا حدث للمصريين: تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945 – 1995، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الاسرة، 1999، صـــ72 – 73
(38) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، ص 138
(39) على ليلة، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي مرجع سابق، ص 16
(40) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، ص 140
(41) محمود جاد، الطبقة الوسطى المصرية: المسار والمصير، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط1، 1995، ص25
(42) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، ص 140
(43) احمد الحسين، اثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة على شخصية الطبقة الوسطى: دراسة لعينة من أبناء المواقع الوسطى الحضرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص 1
(44) على ليلة، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص 16
(45) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، ص 146 – 147

(46) المصدر نفسه، صـــ 147
(47) المصدر نفسه، ص 148
(48) المصدر نفسه، صـــ 50
(49) المصدر نفسه، ص 151
(50) عاصم الدسوقي، مأزق الطبقة الوسطة، دار الهلال، القاهرة، ديسمبر، 1991
(51) منال لطفي و دينا شحاته، الطبقة الوسطى والدولة، أحوال مصرية، العدد الأول، صيف 1998.
(52) مشيرة العشري، الطبقة الوسطى من مرحلة الازدهار إلى سياسات الافقار، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، صـــ99 – 100
(53) سعد الدين إبراهيم، مصر تراجع نفسها، المستقبل العربي، ط1، القاهرة، 1983، ص 246
(54) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، ص 151
(55) المصدر نفسه، ص 152
(56) محمود جاد، الطبقة الوسطى المصرية " المسار والمصير "، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ط1، 1995، ص 4 – 5
(57) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، ص 153
(58) المصدر نفسه، ص154
(59) المصدر نفسه، صـــ154 – 155
(60) احمد زايد، اركيولوجيا الثورة المصرية وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، العدد 42، ابريل، 2011، ص 26
(61) على ليله، تحول الثقافة ومنظومات القيم في مصر، مجلة الديمقراطية، السنة الثامنة، العدد 31، يوليو 2008، ص 83
(62) المصدر نفسه، صـــ 84 – 85
(1) مصطفى مرتضى على محمود: المثقف والسلطة – دراسة لوضع المثقف المصري في الفترة من 1970 إلى 1995، دار عبده قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص 186.
(64) عز الدين نجيب، الثقافة والثورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2013، صـــ 106 – 107
(65) المصدر نفسه، ص 108
(66) أسامة الغزالي حرب: ثورة يوليو وإعادة تشكيل البنية السياسية في مصر، ثورة يوليو: قضايا الحاضر وتحديات المستقبل، ندوة المستقبل العربي، ط1، 1987، ص 604 – 610.
(67) على ليله، تحولات الثقافة ومنظومة القيم في مصر، مرجع سابق، ص 87
(68) المصدر نفسه، ص 87
(69) على ليله، الشخصية المصرية على مرجعية التنظير السوسيولوجي، مؤتمر الشخصية المصرية في عالم متغير، مرجع سابق، صـــ 13 – 14
(70) على ليله، الثقافة ومنظومات القيم في مصر خلال ثلاثين عاما، مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص 16.
(71) مصطفى مرتضى على محمود: المثقف والسلطة، مرجع سابق، ص 242
(72) حامد عمار، في بناء البشر دراسة في التغير الحضاري والفكر التربوي، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس اللبان، 1964
(73) زكي عبدالمجيد: القيم الاجتماعية للانفتاح الاقتصادي في مصر، كما تعكسها نماذج من الإنتاج السينمائي في السبعينات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس، 1988، ص ص 162– 164.
(74) مصطفى عبدالغني: المثقفون وعبدالناصر، دار سعاد الصباح، ط1، 1993، ص 23.
(75) محمود أمين العالم: ملاحظات أولية حول الثقافة العربية والتحديث، مجلة الوحدة، العدد 101 – 102، فبراير 1993، ص ص 10 – 11.
(76) على ليلة، ثورة اللوتس عناق الطهارة والقوة على ارض مصر، في الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغير، مرجع سابق، صـــ 70 – 71
(77) المصدر نفسه، ص 63، 64
(78) المصدر نفسه، ص 64
(79) عبدالعزيز على الخزاعله، العولمة والاسرة: تحيلي سوسيولوجي، في الاسرة المصرية وتحديات العولمة، اعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص 49
(80) عبد الإله بلقريز، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة ام ثقافة العولمة، في العرب والعولمة، مركز دراسات الحدة العربية، بيروت، 1998، ص 312.

(81) على ليلة، ثورة اللوتس عناق الطهارة والقوة على ارض مصر، في الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغير، مرجع سابق، ص 67 – 68
(82) على ليله، تعاطي المخدرات بين المهمشين الفقراء، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2009، ص 47.
(83) محمد فرج، الثورة وتغير منظومة القيم، مجلة الديمقراطية، العدد 42، السنة الحادثة عشر، بريل 2011، ص 82
(84) بريان باري، الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية وتوزيع الدخل، في الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، تحرير حون هيلز وجوليان لوغران، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة، المجلس الأعلى الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويست، اكتوبر 2007، ص 41
(85) جلال امين، ماذا حدث للمصريين: تطور المجتمع المصري في نصف قرن 1945 – 1995 ، مرجع سابق، صـــ72 – 73
(86) شحاته صيام ،الفرعون والصراع الطبقي: من الدولة القائدة إلى الدولة التابعة، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2012، ص137
(87) على ليلة، تحولات الثقافة ومنظومات القيم في مصر، مرجع سابق، ص 87
(88) جلال امين، مصر والمصريين في عصر مبارك، مرجع سابق، ص 147
(89) شحاته صيام ،الفرعون والصراع الطبقي: من الدولة القائدة إلى الدولة التابعة، مرجع سابق، ص162
(90) على ليله، التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري في النصف لاثاني من القرن العشرين، في محمود عوده ؛ على ليله، التاريخ الاجتماعي للمجتمع المصري، القاهرة، جامعة عين شمس، 2007، ص 132
(91) Matthew Firestone,Michael Benanav, lonely planet Egypt, lonely planet, 2010 ،p.44 books. Com. Eg/books?isbn=1741793149 .
(92) مشيرة العشري،الطبقة الوسطى من مرحلة الازدهار إلى سياسات الافقار، مرجع سابق، ص 92، 93
(93) احمد زايد، اركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، السنة الحادية عشرة، العدد 42، ابريل 2011، ص 27.
(94) على عبدالرازق جلبي، استراتيجية التنمية المستدامة في صعيد مصر: رؤية مستقبلية، في مؤتمر التنمية في صعيد مصر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2003، ص 741
(95) على عبدالرازق جلبي، الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة، مرجع سابق، ص 21
(96) احمد زايد وآخرون، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين: دراسة لقين النزاهة والشفافية والفساد، مرجع سابق.
(97) سامح حسن عوض، تأثير العولمة الثقافية على ملامح الشخصية في صعيد مصر: دراسة ميدانية للثبات والتغير، ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس 2011، ص 107
(98) على عبدالرازق جلبي، الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة، مرجع سابق، ص 23
(99) مها الكردي، الفقر وأطفال الشوارع: العوامل المجتمعية والتداعيات الاسرية والنفسية، في قضايا الفقر والفقراء في مصر، المؤتمر السنوي التاسع، ص 335
(100) خالد كاظم، الثورة المصرية على ضوء التراث السوسيولوجي، في الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغيير، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2013، ص 19
(101) سمير نعيم، ثورة 25 يناير وثقافة الاستهانة، دار انسان للطبع والنشر، القاهرة، ط1، 2011
(102) محمود شريف بسيوني ومحمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق، القاهرة، 2012، ص 38.
(103) جمال البنا، الناصرية وإعادة تشكيل الشخصية المصرية، مجلة الديمقراطية، السنة السادسة، العدد 23، يوليو 2006، ص 69.
(104) على ليله، ثورة اللوتس: عناق الطهارة والقوة على ارض مصر، مرجع سابق، صـــ 87 – 88.
(105) المصدر نفسه، صـــ 87.
(106) مصطفي حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة التاسعة، ص 139
(107) محمود عوده، التكيف والمقاومة، مرجع سابق
(108) عزه مختار إبراهيم البنا، الديمقراطية الافتراضية على الشبكات الاجتماعية، في المجتمع المصري وقضايا التحول الديمقراطي، تحرير سعيد المصري، اعمال المؤتمر السنوي لعلم الاجتماع، قسم الاجتماع بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة، ابريل 2012، ص 120.

(109) المصد نفسه، صـــ 127، 128.
(110) وليد رشاد، 25 يناير: من التعبئة الافتراضية إلى الثورة، في الثورة والدولة والمجتمع، على ليله واخرون، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2013، ص113.
(111) محمود شريف بسيوني ومحمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، مرجع سابق، ص 36.
(112) جمال حمدان، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، الجزء الأول، دار الهلال، القاهرة، د.ت، ص 349
(113) اعتماد علام ،البيروقراطية وملامح الشخصية المصرية: رؤية بنائية وتاريخية، في الشخصية المصرية في عالم متغير، ندوة قسم الاجتماع، جامعة القاهرة ،1999، ص 125
(114) امل حسن، العقد الاجتماعي الجديد بعد ثورة 25 يناير، في المجتمع المصري وقضايا التحول الديمقراطي، تحرير سعيد المصري، اعمال المؤتمر السنوي لعلم الاجتماع، قسم الاجتماع بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة، ابريل 2012، ص 272.
(115) اميرة حلمي مطر، الفلسفة السياسية من افلاطون إلى ماركس، دار المعارف، القاهرة،1995، ص69.
(116) محمد العجاتى، الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، في الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2014، ص 211
(117) المصدر نفسه، ص 217
(118) المصدر نفسه، صـــ227 – 228.
(119) شحاته صيام، ثقافة الاحتجاج: من الصمت إلى العصيان، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص 141
(120) محمد العجاتى، الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، مرجع سابق، صـــ233 ، 234
(121) احمد بهاء الدين شعبان، الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، الحوار المتمدن، العدد 2175، 29 يناير 2008. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=123243
(122) محمد العجاتى، الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، مرجع سابق، صـــ 234، 235
(123) خالد كاظم أبو دوح، علم الاجتماع السياسي المعاصر: التطورات العاصرة ة تطبيقات على الاحتجاج والثورة في المجتمع العربي، ابن خلدون للنشر والدراسات العلمية، القاهرة، 2016، ص 229
(124) شحاته صيام، ثقافة الاحتجاج: من الصمت إلى العصيان، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، صـــ 164 – 177.
(125) محمد العجاتى، الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، مرجع سابق، ص 241.
([126]) خالد كاظم، الثورة المصرية على ضوء التراث السوسيولوجي، في الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغيير، مرجع سابق، ص 23 – 24.
(127) على ليله، ثورة اللوتس: عناق الطهارة والقوة على ارض مصر، مرجع سابق، صـــ 78.
(128) خالد كاظم، الثورة المصرية على ضوء التراث السوسيولوجي، في الثورة والدولة والمجتمع بحث في فواعل التغيير، مرجع سابق، ص 28.
(129) غوستاف لوبون، سيكولوجية الجماهير، مرجع سابق، ص 56